

Distr.: General
23 October 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السادسة والخمسين*

جنيف، من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، و ١٢ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

٣	 مقدمة
٣	أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله .
٣	ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً .
٥	باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا
٧	جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة .
١٠	دال - استراتيجية الاتصالات وسياسة المنشورات .
١٢	هاء - تقارير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية .
١٣	واو - المقترح الداعي إلى تعزيز أداء عمل الفرقة العاملة .
١٣	زاي - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس .
١٧	ثانياً - موجز الرئيس .
١٧	ألف - البيانات الافتتاحية .

* هذه الوثيقة نسخة متقدمة من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السادسة والخمسين المعقودة في الأيام من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وستصدر بصيغتها النهائية، مع تقارير الدورات التنفيذية الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين والسابعة والأربعين للمجلس بوصفها من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ١٥ (A/64/15).



١٨	الجزء الرفيع المستوى: الأزمة الاقتصادية العالمية والاستجابة اللازمة على مستوى السياسات	باء -
٢١	استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠١١ لصالح أقل البلدان نمواً	جيم -
٢٥	التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا	دال -
٢٩	تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور التنمية: تأثير الأزمة	هاء -
٣٣	استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة: التصدي لتحدي التنمية الذي ينطوي عليه تغير المناخ	واو -
٣٥	الاستثمار من أجل التنمية: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية	زاي -
٣٨	إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي	حاء -
٣٩	تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني	طاء -
٤١	جلسة الاستماع مع المجتمع المدني	ياء -
٤٥	استراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصالات وسياسته المتعلقة بالمنشورات	كاف -
٤٦	تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية عن دورته الثانية والأربعين	لام -
٤٧	المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل	ثالثاً -
٤٧	افتتاح الدورة	ألف -
٤٧	انتخاب أعضاء المكتب	باء -
٤٨	إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة	جيم -
٤٨	تعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٠	دال -
٤٩	تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس	هاء -
٤٩	تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس	واو -
٤٩	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	زاي -
٤٩	عضوية الفرق العاملة لعام ٢٠١٠	حاء -
٥٠	استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)	طاء -
٥٠	الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس	ياء -
٥٠	اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض	كاف -
٥٠	جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين للمجلس	لام -
٥٠	اعتماد التقرير	ميم -
	المرفقات	
٥١	جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية	الأول -
٥٣	الحضور	الثاني -

مقدمة

عُقدت الدورة السادسة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وعقد المجلس خلال الدورة عشر جلسات عامة، هي الجلسات ١٠٣٠ إلى ١٠٤٠.

محاضرة راؤول برييش

ألقي الأستاذ الجامعي جيفري ساخس، مدير معهد الأرض بجامعة كولومبيا، محاضرة راؤول برييش الرابعة عشرة بعنوان "العولمة في حقبة الأزمة البيئية" وذلك في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. والنص المكتوب للمحاضرة متاح بالكامل على الموقع الشبكي للأونكتاد.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله

ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٩٦ (د-٥٦)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يحيط علماً بتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩: الدولة والحوكمة الإنمائية، الذي أعدته أمانة الأونكتاد، ويشجع الأونكتاد بهذا الخصوص على مواصلة تحسين جودة بحثه وتحليلاته، وأيضاً تعزيز نشر استنتاجاته لكي تنظر فيها الدول الأعضاء؛

٢ - وإذ يسلّم بأن الأزمة المالية والاقتصادية، فضلاً عن التقلب الشديد في أسعار الغذاء والطاقة، ما انفكت تهدد على نحو خطير بتراجع التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرزته أقل البلدان نمواً خلال الأعوام الأخيرة، بما في ذلك تحقيقها للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف وغايات برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، يشجع المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بمواصلة وزيادة مساعدتهم الإنمائية على أن يفعلوا ذلك بغية الوفاء بالالتزامات وأيضاً تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل؛ ويشجع أقل البلدان نمواً على تعزيز جهودها الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية، وتنويع الاقتصاد، وتعبئة الموارد المحلية؛ ويدعو الأونكتاد إلى تركيز أنشطته على هذه الأهداف المنشودة؛

٣ - **يعيد تأكيد** أن أقل البلدان نمواً ستظل تعتمد بشكل متزايد على التجارة لتوليد الموارد لتمويل النمو والتنمية، ولتكملة الموارد المتأتية من المساعدة الإنمائية الرسمية ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة؛

٤ - **يعرب عن تقديره** لجودة تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩: الدولة والحكومة الإنمائية؛ ويشدد على أهمية السياسات الحكومية لتشجيع التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك السياسات الزراعية والصناعية التي تسهم في تطوير القدرات الإنتاجية، مع التشديد في نفس الوقت على أهمية هيئة بيئة مؤاتية لروح المبادرة في مجال الأعمال وفي القطاع الخاص؛

٥ - **يعيد تأكيد** أن المسؤولية الأولية عن التنمية في أقل البلدان نمواً تقع على أقل البلدان نمواً أنفسها، ولكن جهودها تحتاج إلى دعم دولي ملموس وكبير من الحكومات والمنظمات الدولية، بروح تقاسم المسؤولية عن طريق شراكة حقيقية، بما في ذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

٦ - **يسلم** بأن الأمن الغذائي أولوية شاملة وحاسمة لأقل البلدان نمواً، ويعرب عن تقديره للمبادرات الدولية والوطنية في مواجهة هذا التحدي، ويطلب بهذا الخصوص إلى المجتمع الدولي مواصلة دعم جهود أقل البلدان نمواً في ضمان الأمن الغذائي؛

٧ - **يشجع** على زيادة النهوض بمسألة حسن الإدارة التي تسهم في التنمية وتدعم النمو الاقتصادي والتغير الهيكلي والتنمية الشاملة والحد من الفقر، ويدعو الشركاء في التنمية إلى دعم مبادرات أقل البلدان نمواً من هذا القبيل؛

٨ - **يعيد تأكيد**^(١) أن برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ يشكل إطار عمل أساسياً لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقرة في أقل البلدان نمواً؛

٩ - **يذكر** بما قرره الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٧/٦٣، من الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١، ويطلب إلى الأونكتاد القيام، في حدود ولايته، بتقديم الدعم اللازم وبالإسهام بنشاط في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه؛

١٠ - **يُعرب** عن شكره للمساهمين في صندوق الأونكتاد الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً، وعن قلقه لأن الصندوق لم يبلغ قط مستواه المتوخى، ويدعو المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم تبرعات مالية إلى الصندوق الاستثماري إلى أن

(١) كما جاء، في جملة أمور، في ديباجة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٣ وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/٢٠٠٨.

يفعلوا ذلك لكي تُستخدم هذه التبرعات وفقاً لاختصاصات الصندوق الاستئماني لضمان أمور من بينها المشاركة الكاملة والفعالة من جانب ممثلي أقل البلدان نمواً والجهات الفاعلة من مجتمعها المدني في العمليات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وفي المؤتمر نفسه؛ ويدعو أيضاً إلى تقديم تبرعات من خارج الميزانية من المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بذلك لتمكين أمانة الأونكتاد من تعزيز إسهاماتها الموضوعية والتقنية في العمليات التحضيرية وفي المؤتمر؛

١١ - **يطلب** إلى الأمين العام للأونكتاد استعراض الاحتياجات من الموارد البشرية اللازمة لشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، في ضوء ولاياتها وأنشطتها، وتقديم تقرير إلى الدورة العادية المقبلة لمجلس التجارة والتنمية مشفوع بخطة لرصد الموارد الكافية للشعبة والحفاظ في الوقت نفسه على المستوى الإجمالي المتفق عليه لميزانية الأونكتاد؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام للأونكتاد أن يكفل، في حدود الموارد المتاحة، أن تتناول منشورات الأونكتاد الهامة المقبلة، حسبما يكون مناسباً، ولا سيما التقارير الرئيسية^(٢)، التحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً.

الجلسة العامة ١٠٣٨

٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٩٧ (د-٥٦)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - **يعرب عن تقديره** لجودة تقرير عام ٢٠٠٩ الذي أعدته أمانة الأونكتاد بعنوان التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا، ويشجع الأمانة على مواصلة بحوثها وتحليلاتها بشأن التحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا؛

٢ - **يلاحظ** أن الرسالة الرئيسية التي ينطوي عليها التقرير - وهي ضرورة تسخير التكامل الإقليمي من أجل التصدي لمواطن الضعف الهيكلية التي طال أمدها في أفريقيا، والتي أدت إلى إضعاف أداء كثير من بلدانها على صعيد النمو الطويل الأجل وإلى زيادة ضعفها الاقتصادي وتقويض جهودها الرامية إلى الحد من الفقر - هي رسالة مفادها أن الحاجة إلى

(٢) تقرير التجارة والتنمية، وتقرير الاستثمار العالمي، وتقرير أقل البلدان نمواً، وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وتقرير اقتصاد المعلومات، واستعراض النقل البحري، وتقرير التكنولوجيا والابتكار.

إعادة التركيز على التكامل الإقليمي قد أصبحت ملحة أكثر من ذي قبل جراء الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة؛

٣ - **يعترف** بأن أفريقيا قد أحرزت تقدماً في تحقيق التكامل بين اقتصاداتها على مدى الخمسين عاماً الماضية وأن الحافز على التكامل الإقليمي بات الآن أقوى من أي وقت مضى، وهو ما تدل عليه الجهود المتسقة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل توطيد جدول أعمال القارة المتعلق بالتكامل، ولكنه يلاحظ بقلق أن الجهود الإقليمية لم تحقق الزيادة المنتظرة في التجارة والاستثمار وتنقل الأيدي العاملة فيما بين البلدان الأفريقية؛

٤ - **يسلم** بأن بناء الهياكل الأساسية المادية، مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ والاتصالات، والهياكل الأساسية غير المادية، مثل إدخال تحسينات على بيئة السياسات واللوائح التنظيمية وعلى الإجراءات الجمركية والحدودية، فضلاً عن التدابير الأخرى الرامية إلى تيسير التجارة، والحفاظ على هذه الهياكل الأساسية بنوعيتها، هي أمور ينبغي أن تحظى بالأولوية في سياق تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي؛

٥ - **يرى** أن تعميق التكامل المالي الإقليمي يمكن أن يساعد في تعزيز التدفقات الاستثمارية فيما بين البلدان الأفريقية؛

٦ - **يعيد تأكيد** أن تحرك الأشخاص بحرية عبر أفريقيا هو عنصر محوري من عناصر التكامل الإقليمي ويحث الهيئات الإقليمية على وضع آليات تضمن استفادة البلدان المضيفة والبلدان المرسله معاً من تنقل الأيدي العاملة، وذلك لتشجيع البلدان كافة على تنفيذ الأحكام القائمة التي تنظم تنقل الأيدي العاملة، بعد تكييف هذه الأحكام مع السياقات المحددة لكل بلد؛

٧ - **يسلم** بأن التكامل الإقليمي يشكل أولوية لكل بلد من البلدان الأفريقية، ويؤكد على أن هذا التكامل يمكن تحقيقه بأقصى فعالية ممكنة كجزء من استراتيجية إنمائية أوسع نطاقاً وطويلة الأجل، وأن على البلدان أن تلتزم بتنفيذ جميع الأحكام التي تنظم التكامل الإقليمي حسبما يكون مناسباً، وأن تعطي الأسبقية للحوار على الصعيد الإقليمي؛

٨ - **يحث** شركاء أفريقيا الإنمائيين والاقتصاديين على المساعدة في التنمية الاقتصادية للقارة وفي الحفاظ عليها عن طريق دعم أولوياتها بشأن التكامل الإقليمي، بما في ذلك في مجال التجارة، مع التأكيد خاصة على تنمية الهياكل الأساسية والقدرات البشرية اللازمة لإدارة هذه الهياكل والحفاظ عليها، على النحو المبين في استراتيجية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، المتعلقة بتنمية الهياكل الأساسية، وعن طريق مبادرة المعونة من أجل التجارة؛

٩ - **يسلم** بأهمية التعاون بين الجنوب والجنوب في المساهمة في التعاون الإقليمي، وأهمية أن يدعم جميع الشركاء الإنمائيين جدول الأعمال الأفريقي المتعلق بالتكامل الاقتصادي

الإقليمي وإدماج هذا الجدول في برامجهم للتعاون مع أفريقيا؛ ويطلب إلى الأونكتاد أن يضطلع بالمزيد من العمل في هذا الصدد عن طريق التطبيق المتسق لأركان عمله الثلاثة؛

١٠ - يشجع الاتحاد الأفريقي وجماعته الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي على النهوض بأدوارها في تعزيز التكامل الأفريقي؛

١١ - يطلب إلى الأونكتاد إعداد تقرير عن جدوى استحداث شبكة إلكترونية على الإنترنت تربط شتى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا وتكون مكرسة لتعزيز الاستثمار والتجارة على الصعيد الإقليمي؛

١٢ - يشجع الأونكتاد على أن يواصل، في نطاق ولايته وعلى النحو المتفق عليه في اتفاق أكرا، أعماله التحليلية المتبصرة والنقدية فيما يتعلق بأفريقيا وأن يوسع نطاق نشر نتائج أبحاثه؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يعيد النظر في احتياجات شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة من حيث الموارد البشرية، في ضوء ولاياتها وأنشطتها، وأن يقدم إلى الدورة العادية المقبلة لمجلس التجارة والتنمية تقريراً يتضمن خطة لتزويد الشعبة بما يكفي من الموارد مع الحفاظ على المستوى الإجمالي المتفق عليه لميزانية الأونكتاد.

الجلسة العامة ١٠٣٧

٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

جيم - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

المقرر ٤٩٨ (د-٥٦)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يحيط علماً مع التقدير بأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها أمانة الأونكتاد بالتعاون مع الجهات المستفيدة والشركاء الإنمائيين وبالتقارير المعدة من أجل الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية؛

٢ - يؤكد من جديد دور الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية باعتبارها الآلية الرئيسية للمشاورات فيما بين الدول الأعضاء بشأن جميع القضايا المتعلقة بالتعاون التقني، وللمناقش التفاعلي بين الأمانة والجهات المستفيدة والجهات المانحة الممكنة وفقاً للفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرا؛

٣ - يُعرب عن امتنانه للدعم المقدم من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، ويدعو الجهات المانحة والجهات المانحة المحتملة القادرة على تقديم التمويل الكافي لأنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد إلى أن تفعل ذلك؛

٤ - يحيط علماً بتقلص مجموع التبرعات إلى الصناديق الاستثمارية بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠٠٨، ويلاحظ في الوقت نفسه أن سنة ٢٠٠٧ كانت سنة استثنائية من حيث التبرعات؛

٥ - يشكر المتبرعين إلى الصندوق الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً، ويُعرب عن قلقه من أن الصندوق لم يبلغ قط مستواه المتوخى، ويدعو المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم تبرعات مالية إلى الصندوق الاستثماري الخاص إلى أن يفعلوا ذلك لضمان جملة أمور من بينها المشاركة الكاملة والفعالة من جانب ممثلي أقل البلدان نمواً والجهات الفاعلة من مجتمعها المدني في العمليات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وفي المؤتمر نفسه. ويدعو أيضاً إلى تقديم تبرعات من خارج الميزانية من المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بذلك لتمكين أمانة الأونكتاد من تعزيز إسهاماتها الموضوعية والتقنية في العمليات التحضيرية وفي المؤتمر؛

٦ - يدعو إلى قيام الأمين العام للأونكتاد بالتنفيذ الكامل للقرارات السابقة للفرقة العاملة - وبخاصة الفقرة ١٢ من الاستنتاجات المتفق عليها التي خلصت إليها الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في دورتها الثانية والخمسين المستأنفة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (الوثيقة TD/B/WP/210) - لتعزيز شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بغرض تمكين الشعبة بشكل كامل من الوفاء بالمسؤوليات المنوطة بها، بما في ذلك مهمة تقديم الدعم الموضوعي والتقني إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً؛

٧ - يشير إلى الفقرة ١٠ من اتفاق أكرا ويطلب إلى الأونكتاد أن يقوم بأنشطته في مجال التعاون التقني وفقاً للقرارات ذات الصلة من اتفاق أكرا؛

٨ - يلاحظ بارتياح الزيادة في التنفيذ الكلي لبرامج التعاون التقني للأونكتاد. وبما أن الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً تتطلب اهتماماً خاصاً، يحث المانحين والمانحين المحتملين وأمانة الأونكتاد على مواصلة تعزيز مساعدتها المقدمة إلى هذه البلدان؛

٩ - يُعرب عن القلق إزاء تقلص الأموال المخصصة لمشاريع المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية السائرة نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، يدعو المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم تبرعات إلى صندوق الأونكتاد الاستثماري الخاص بعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى أن يفعلوا ذلك من أجل تمويل هذه المشاريع ويشجع الأونكتاد على أن يقوم، وفقاً

للفقرة ٩٠ من اتفاق أكرا، بتعزيز مشاريع المساعدة التقنية تلك وعلى استكشاف آليات تمويل جديدة لتلك المشاريع؛

١٠ - **يلاحظ** مع التقدير إنشاء البوابة الجديدة لمشاريع الأونكتاد على الشبكة العنكبوتية وما يمكن أن تُسهم به البوابة في زيادة الشفافية وتحسين رصد تنفيذ المشاريع والإبلاغ عنها، ويطلب إلى الأمانة أن تواصل تحسين هذه البوابة؛

١١ - **يطلب** إلى الأمانة أن تُعزز أنشطتها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وأن تكفل إيلاء الاهتمام الكافي للبعد الإقليمي عند القيام بأنشطة التعاون التقني. ويطلب أيضاً إلى الأمانة أن ترفع مستوى البيانات والأدوات التحليلية المتعلقة بالتدفقات والتعاون بين الجنوب والجنوب وأن تُعزز التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي وفقاً للفقرة ٤٣ من اتفاق أكرا؛

١٢ - **يشكر** الأمانة على ما قدمته من معلومات تتعلق بطلبات التعاون التقني، ويطلب إلى الأمانة أن تستمر في تقديم هذه المعلومات، مع التأكيد بوجه خاص على متابعة تلك الطلبات وحالة التمويل؛

١٣ - **يشير** إلى مقرريه ٤٩٢ (د-٥٤) و ٤٩٥ (د-٥٥)، وإلى الفقرات ٢١٥ (ج) و ٢١٦ و ٢١٧ من اتفاق أكرا فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة الاتساق في تخطيط وتنفيذ برامج التعاون التقني، وبخاصة عن طريق إنشاء مجموعات مواضيعية؛

١٤ - **يؤكد من جديد** أن إنشاء الصناديق الاستثمارية المواضيعية ينبغي أن يهدف إلى تدعيم فعالية وتأثير أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد دون النيل من نطاق عملية وضع التقارير ومحتوى هذه العملية وتنفيذها وجودتها. كما ينبغي أن تدعم هذه الصناديق الروابط بين ما يقوم به الأونكتاد من أنشطة تشغيلية وعمل تحليلي والنتائج التي تُفرض إليها المداولات الحكومية الدولية؛

١٥ - **يلاحظ** أن التوحيد المالي للمشاريع هو الشرط الأساسي الضروري لإنشاء الصناديق الاستثمارية المواضيعية وأن هذا التوحيد المالي للمشاريع يتطلب خلط التبرعات، وهو أمر يستلزم موافقة المانحين، ويلاحظ كذلك بقلق التقدم المحدود المحرز على درب توحيد المشاريع وإنشاء صناديق استثمارية مواضيعية، ويشكر المانحين الذين قدموا إلى الأمانة التعليمات الضرورية لإحراز تقدم في هذا الصدد، ويدعو المانحين الآخرين إلى تزويد الأمانة بالتعليمات الضرورية؛

١٦ - **يطلب** إلى الأمانة أن تنظم معتكفاً، قبل نهاية عام ٢٠٠٩، يشارك فيه المانحون والجهات المستفيدة والأمانة، بغية معالجة الصعوبات وإيجاد حلول من أجل تنفيذ التوصيات المتعلقة بإنشاء صناديق استثمارية مواضيعية. ويطلب إلى الأمانة أن تقدم إلى الفرقة العاملة تقريراً عن التقدم المحرز في مجال زيادة توحيد الصناديق الاستثمارية؛

١٧ - يثني على زيادة التأكيد من جانب الأونكتاد على النتائج ويشجع على المضي قدماً على درب الإدارة القائمة على النتائج مع وضع أهداف واضحة وتحديد النتائج المنشودة ووضع مؤشرات قابلة للرصد فيما يتعلق بتحقيق النتائج الأعلى مستوى؛

١٨ - يحيط علماً بمشاركة الأونكتاد النشطة في العمليات المشتركة بين الوكالات المتعلقة بعملية تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وبدوره الرائد داخل مجموعة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، ويرحب بأي مقرر حكومي دولي يمكن أن يتخذ مستقبلاً في الجمعية العامة بشأن الإصلاحات المتعلقة بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة؛

١٩ - يحيط علماً بمساهمة الأونكتاد في أنشطة "البرامج القطرية التجريبية" دون الإخلال بأي مقرر حكومي دولي يتخذ مستقبلاً بشأن الإصلاحات الرامية إلى تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة؛

٢٠ - يدعو الأمانة إلى استكشاف إمكانية زيادة الشراكات مع القطاع الخاص في مجال تنفيذ أنشطة التعاون التقني وتمويلها.

الجلسة العامة ١٠٣٩

٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

دال - استراتيجيات الاتصالات وسياسة المنشورات

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٩٩ (د-٥٦)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يوافق على استراتيجية الاتصالات وسياسة المنشورات كما تردان في الوثيقتين TD/B/56/10 و TD/B/56/9 مع التعديلات المبينة في مرفق هذه الاستنتاجات المتفق عليها؛

٢ - يطلب إلى الأمانة تنفيذ استراتيجية الاتصالات وسياسة المنشورات بمفعول فوري، على أن تؤخذ في الحسبان بالكامل البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء في الدورة السادسة والخمسين للمجلس؛

٣ - يطلب إلى الأمانة تقديم تقرير إلى المجلس سنوياً عن تنفيذ استراتيجية الاتصالات وسياسة المنشورات، عن طريق الفرقة العاملة.

المرفق

استراتيجية الاتصالات (TD/B/56/9)

تُحذف في نص الاستراتيجية جميع الإشارات إلى "توحيد الأداء".

سياسة المنشورات (TD/B/56/10)

ينبغي تعديل هذا النص كما يلي:

١٠ - وفقاً لمقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٤٩ (د ت - ١٧)، الذي سيجري تنفيذه بالكامل، تتولى الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية القيام، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) في خريف السنة الأولى من كل فترة سنتين، إجراء مناقشة غير رسمية لمشروع قائمة المنشورات المقترحة لفترة السنتين التالية؛

(ب) في وقت مبكر من السنة التالية، استعراض مشروع قائمة المنشورات كجزء من الاستعراض الذي تجريه لمشروع برنامج العمل؛

(ج) في بداية كل سنة، إجراء مناقشة غير رسمية للقائمة المحددة بالمنشورات المخطط لإصدارها خلال السنة؛

(د) في الوقت نفسه، النظر في تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ سياسة المنشورات؛

(هـ) استعراض نتائج الدراسة الاستقصائية للمنشورات الصادرة خلال السنة السابقة، فضلاً عن أي دراسة استقصائية متعمقة لآراء القراء بشأن نخبة من المنشورات.

٢١ - وينبغي أن تكون عملية التحديث والتحسين والتبسيط عملية متواصلة تعتمد على التقدم المحرز بالفعل. وقد ظل تبسيط برنامج المنشورات يشكل، وفقاً للفقرة ١٨٦ من اتفاق أكر، هدفاً مشتركاً لكل من الدول الأعضاء والأمانة منذ عدد من السنوات، حيث تتمثل الغايات النهائية في زيادة التركيز، وتحسين الكفاءة والفعالية، ودعم الجودة.

الجدول ١
عدد منشورات الأونكتاد

المنشورات	٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١ (مدرجة بالميزانية)
متكررة	٩٨	٨٩	١٠٠	٨٦
غير متكررة	١٤٧	١٤٤	١٢٥	١٢٠
المجموع	٢٤٥	٢٣٣	٢٢٥	٢٠٦

٢٧ - وينبغي النظر إلى قنوات الأونكتاد القائمة على الإنترنت باعتبارها أداة من الأدوات الهامة لنشر الوثائق، حيثما كان ذلك ممكناً. وينبغي أن تُؤخذ في الحسبان بالكامل في عملية إنتاج المنشورات المتطلبات التقنية ومتطلبات المهارات التي ينطوي عليها نشر الوثائق بكفاءة على الإنترنت مباشرة. ولتيسير النشر، ينبغي أن يتضمن كل منشور موجزاً تنفيذياً (خلاصة) وقائمة بالكلمات الدلالية المستخدمة في المنشور (بيانات وصفية). كما ينبغي زيادة استخدام الأقراص المدمجة بذاكرة مقروءة فقط وتكنولوجيا الذاكرة الومضية، حيثما كان ذلك ممكناً.

٤١ - وبالإضافة إلى الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالمنشورات، يمكن استخدام أدوات التقييم المرتكزة على الشبكة العنكبوتية فضلاً عن استخدام إحصاءات مثل تلك المتعلقة بعدد مرات تنزيل الوثائق، ورقم المبيعات، وعدد الحالات المستشهد فيها بالمنشورات.

هاء - تقارير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

المقرر ٥٠٠ (د - ٥٦)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يوافق على تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورها (المستأنفة) الثانية والخمسين (TD/B/WP/210)، ويوضح أن الفرقة العاملة ينبغي أن توجه خطاها في هذا الصدد إلى مجلس التجارة والتنمية. ويوضح كذلك وجوب أن تقدم الفرقة العاملة توصيات إلى مجلس التجارة والتنمية من أجل موافقته عليه وأن يأخذ الأمين العام للأونكتاد في الحسبان بالكامل مقررات مجلس التجارة والتنمية، ويطلب إلى رئيس المجلس أن ينقل مقررات مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

الجلسة العامة ١٠٤٠

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

واو - المقترح الداعي إلى تعزيز أداء عمل الفرقة العاملة

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٠١ (د - ٥٦)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يحيط علماً بالمقترح الداعي إلى تعزيز أداء عمل الفرقة العاملة والمقدم من الأمانة في الوثيقة TD/B/56/CRP.2، وفقاً للاستنتاجات المتفق عليها من جانب الفرقة العاملة في دورتها الثانية والخمسين المستأنفة؛

٢ - يطلب إلى رئيس المجلس تنظيم مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة وتقديم تقرير إلى المكتب الموسع للمجلس بقصد التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية تحسين أداء عمل الفرقة العاملة؛

٣ - يطلب إلى المكتب تقديم تقرير إلى المجلس في الدورة القادمة للمجلس؛

٤ - يطلب إلى أمانة الأونكتاد اقتراح جدول زمني بالاجتماعات يسمح للفرقة العاملة بتقديم توصيات من أجل موافقة مجلس التجارة والتنمية عليها مع الوفاء في الوقت نفسه بالمواعيد النهائية المحددة من جانب الأمم المتحدة لتقديم الأوراق المتصلة بالميزانية.

٥ - يطلب أن تُعقد الدورة القادمة للفرقة العاملة في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بغية تمكين الدول الأعضاء من إخطار الأونكتاد بشأن تقديم الأوراق إلى نيويورك.

الجلسة العامة ١٠٤٠

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

زاي - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثانية والأربعين (جنيف، ١٠-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)

أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٣٨، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الثانية والأربعين (ITC/AG/(XLII)/225).

إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١٠٣٩، بتقرير الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وعن إسهام الأونكتاد في هذا المجال (TD/B/56/8).

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

اعتمد المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، مشروع المقرر الوارد في تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة والخمسين (TD/B/WP/215) (انظر الفرع أولاً - جيم).

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

أحاط المجلس علماً أيضاً، في جلسته العامة ١٠٣٩، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/56/3) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود وقرر، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، أن يشمل تقرير المجلس عن دورته السادسة والخمسين المقدم إلى الجمعية العامة سرداً للمداولات التي أُجريت في إطار هذا البند.

جلسة استماع مع المجتمع المدني

أحاط المجلس علماً، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، بموجز جلسة الاستماع الوارد في الوثيقة TD/B/56/L.1/Add.4.

استراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصالات وسياسته المتعلقة بالمنشورات

اعتمد المجلس، في جلسته العامة ١٠٤٠، الاستنتاجات المتفق عليها ٤٩٩ المعنونة "استراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصالات وسياسته المتعلقة بالمنشورات" (انظر الفرع أولاً - دال).

التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الثاني والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩)

أحاط المجلس علماً، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، بالتقرير السنوي الثاني والأربعين للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (A/64/17).

تقارير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن دوراتها الثانية والخمسين والثانية والخمسين (المستأنفة) والثالثة والخمسين

وافق المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، على تقرير الفرقة العاملة عن دورتها الثانية والخمسين ودورها الثالثة والخمسين (TD/B/WP/209 و TD/B/WP/215). ووافق المجلس، في جلسته العامة ١٠٤٠، على المقرر ٥٠٠، الذي تضمن الموافقة على التقرير المتعلق بالدورة الثانية والخمسين (المستأنفة) للفرقة العاملة (TD/W/WP/210) المقدم إلى الدورة السادسة والخمسين (المستأنفة) للمجلس (انظر الفرع أولاً - هاء).

ووافق المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٤٠، على الاستنتاجات المتفق عليها ٥٠١، المعنونة "مقترح بتعزيز سير عمل الفرقة العاملة" (انظر الفرع أولاً - واو).

التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٠

أحاط المجلس علماً، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، بالتقرير الشفوي الذي قدمه بشأن هذا البند السيد جوانيس إيكابراستيا تانجونغ (إندونيسيا)، الذي تكلم بالنيابة عن السيد ديان تريانسياه دجاني (إندونيسيا)، رئيس الهيئة الاستشارية، عن أعمال الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك.

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

دُعي المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، إلى النظر في طلبين جديدين للحصول على مركز المراقب ورداً من:

(أ) منظمة دول شرقي الكاريبي؛

(ب) مصرف تنمية أوراسيا.

وترد المعلومات الأساسية المتعلقة بهاتين المنطمتين في الوثيقتين TD/B/56/R.1 و TD/B/56/R.2. وقرر المجلس الموافقة على هذين الطلبين لكي يمكن أن تشارك المنطمتان في أنشطة الأونكتاد.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

دُعي المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، إلى النظر في طلبين جديدين للحصول على مركز المراقب ورداً من:

(أ) رابطة تجارة الحبوب والأعلاف، في إطار الفئة الخاصة. وترد المعلومات الأساسية عن هذه المنظمة في الوثيقة TD/B/56/R.3؛

(ب) منظمة إيكسينساتو (IQsensato) في إطار الفئة العامة. وترد المعلومات الأساسية عن هذه المنظمة في الوثيقة TD/B/56/R.4.

وقرر المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، الموافقة على هذين الطلبين وتصنيف هاتين المنظميتين غير الحكوميتين ضمن الفئة الخاصة والفئة العامة على التوالي لكي يمكن لهما أن تشاركا في أنشطة الأونكتاد.

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

وافق المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، على الجدول الزمني لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩ والجدول الزمني الإرشادي لعام ٢٠١٠ والنصف الأول من عام ٢٠١١ على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/56/CRP.3، بصيغته المعدلة من جانب الأمانة. وأذن المجلس أيضاً لمكتب المجلس بتعديل البرنامج الزمني حسب الضرورة.

عضوية الفرقة العاملة في عام ٢٠١٠

وافق المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٠ كما يلي: الاتحاد الروسي، وألبانيا، وإندونيسيا، والبرازيل، وبنين، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، والجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، والسلفادور، وسويسرا، والصين، وكوت ديفوار، واليابان وأربعة بلدان من المجموعة باء سيعلن عنها فيما بعد.

اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

اعتمد المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين المشتركين في الدورة السادسة والخمسين للمجلس، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/56/L.2.

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين للمجلس

قرر المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، إحالة مسألة النظر في هذا البند إلى المشاورات التي يجريها الرئيس. وسيوضع جدول الأعمال المؤقت ويُقدّم من أجل الموافقة عليه في الوقت المناسب.

اعتماد التقرير

قامت المقررة السيدة تشيهومبودزو رافهانداالا (جنوب أفريقيا)، أيضاً في الجلسة العامة ١٠٣٩ للمجلس، بعرض مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السادسة والخمسين، كما يرد في الوثائق TD/B/56/L.1 و Add.1-6 و TD/B/56/SC.I/L.1.

و TD/B/56/SC.I/L.2 و TD/B/56/SC.II/L.1 و TD/B/56/SC.II/L.2. ووافق المجلس، في جلسته العامة ١٠٤٠ (الختامية) المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، على التقرير من أجل إحالته إلى الجمعية العامة.

ثانياً - موجز الرئيس^(٣)

ألف - البيانات الافتتاحية

١ - شدد عدد كبير من المندوبين على أهمية تعزيز التعاون، ولا سيما من أجل الأعضاء الأشد ضعفاً في المجتمع الدولي. فقد أحدثت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية مشقة هائلة للمجتمع الدولي، وبخاصة للبلدان النامية، إذ تعاني هذه البلدان من انخفاض الطلب على سلعها وخدماتها، كما تعاني من تراجع التدفقات المالية إليها (بما في ذلك الاستثمارات والتحويلات الأجنبية). فالأزمة العالمية تتطلب حلاً عالمياً.

٢ - وكان هناك شعور مفاده أن التغلب على الصعوبات العالمية يتطلب سلسلة من التدابير الخاصة بالسياسة العامة تُتخذ على الصعيد الوطني، مثل تنفيذ مجموعات تدابير للحفز، وتعزيز النظام المالي الداخلي، ومقاومة الضغوط الحمائية. أما على الصعيد العالمي، فهناك حاجة إلى تنظيم وإصلاح الهيكل المالي الدولي القائم. وفي هذا السياق، أكد بعض المندوبين على أنه ينبغي أن يكفل النظام الجديد إعطاء وزن وتمثيل أكبر للبلدان الناشئة والنامية.

٣ - ووافق كثير من المندوبين على أن اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح ينبغي أن يفيد الجميع، إذ سيكون في ذلك مراعاة للبُعد الإنمائي. وتوقع بعض المندوبين أن يزداد دور الأونكتاد، إذ إن من المنتظر تكثيف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف خلال السنة القادمة. وكان هناك اتفاق عام على أن التكامل الإقليمي يمكن أن يشكل خياراً هاماً في السياسة العامة يمكن للبلدان النامية أن تستخدمه لتحقيق إمكاناتها لأغراض التنمية. وفي هذا الصدد، سَلَّم مندوبو بعض البلدان المانحة بأن برنامج المعونة من أجل التجارة ما زال هاماً للبلدان النامية من حيث مضاعفة فرص دخول الأسواق نتيجة لاختتام جولة الدوحة بنجاح.

٤ - وأعاد كثير من مندوبي البلدان المانحة تأكيد التزام بلدانهم ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالتزاماتها القائمة الأخرى بشأن التنمية. وذكر بعض المندوبين أن التنمية، كمسألة مبدأ، ينبغي أن تتصف بالاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية، وأن جهود

(٣) توجد على موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت الصيغ الإلكترونية للبيانات التي أدلى بها أعضاء الوفود مدرجة بصورة PDF بالشكل واللغة اللذين وردت بهما (www.unctad.org/tdb56/statements). وتوجد أيضاً على الموقع الشبكي (www.unctad.org/tdb56/audio) الملفات الصوتية (باللغة الأصلية/بالإنكليزية) للبيانات العامة والبيانات المدلى بها في الجزء الرفيع المستوى.

المجتمع الدولي ينبغي أن تسترشد بهذا المبدأ للوصول إلى اتفاق جديد بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن في وقت لاحق من هذا العام.

٥ - وأعرب معظم مندوبي البلدان النامية عن اعتقادهم بأن التعاون بين الجنوب والجنوب، على نحو ما تبدى مثلاً في الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة، ينبغي أن يكمل التعاون بين الشمال والجنوب لا أن يحل محله. كما شددوا على أهمية ترجمة الأفكار والاقتراحات المتولدة عن بحوث الأونكتاد وعمله التحليلي إلى عمل ملموس بشأن الاستجابة للاحتياجات والشواغل الخاصة لدى مختلف مجموعات البلدان، بما فيها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية. وأعرب عدة مندوبين عن خيبة الأمل لعدم توافر الموارد، مما يعيق أنشطة الأونكتاد الخاصة بمساعدة الشعب الفلسطيني.

٦ - وأشار إلى أن تحقيق التوازن بين الأركان الوظيفية الثلاثة وتحقيق التآزر بينها يمثل تحدياً صعباً. وقال بعض المندوبين إن التأكيد على التعاون التقني على حساب بناء توافق الآراء وعلى حساب البحث والتحليل قد أصبح اتجاهًا سائداً. وأعرب مندوبون آخرون عن القلق إزاء حدوث انخفاض مؤخراً في المساهمات المالية الإجمالية في أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالتعاون التقني. وأشار أحد المندوبين إلى الركن المتمثل في أنشطة البحث والتحليل، فشدّد على أن هذه الأنشطة ينبغي أن تكون "إنمائية المنحى" وأن تكون "في المقدمة". واقترح مندوب آخر أن يقيّم الأونكتاد مدى فعالية مختلف أنشطة التعاون التقني وأن يكتف جهوده في الأنشطة المشهود لها بالفعالية.

٧ - وفيما يتعلق بأنشطة البحث والتحليل، رحب بعض المندوبين بالجهود الرامية إلى معالجة القضايا الجديدة والناشئة مثل الهجرة وتغير المناخ والأزمة الغذائية؛ على أن آخرين شككوا في سلامة بعض النتائج التحليلية الصادرة عن الأونكتاد، وخصوصاً تلك المتعلقة بتغير المناخ والواردة في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩. ونَبّه أحد المندوبين إلى أن على الأونكتاد أن يتفادى تكرار العمل الجاري في هيئات أخرى، وخصوصاً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وهي المحفل المعترف به دولياً فيما يتعلق بالتفاوض على مسائل تغير المناخ وتحديد جدول أعمال السياسات في هذا المجال.

باء - الجزء الرفيع المستوى: الأزمة الاقتصادية العالمية والاستجابة اللازمة على مستوى السياسات

٨ - أجرى المجلس نقاشاً موضوعياً مع فريق من ممثلي الحكومات الرفيعي المستوى حول أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية القائمة وتأثيراتها، وحول سبل معالجتها على مستوى السياسات، مع التركيز بوجه خاص على البُعد الإنمائي. ورئي أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة فريدة من نوعها، من حيث حجمها وعمقها وعالميتها، ومن حيث حجم نطاق التصدي لها على مستوى السياسات.

٩ - وللأزمة الاقتصادية العالمية آثار عميقة على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وهي تحقيق أهداف هذه البلدان المتمثلة في التنمية والحد من الفقر. وعلى الرغم من أن البلدان النامية ليست هي السبب في نشوء هذه الأزمة، إذ إنها نجمت عن النظام المالي للبلدان المتقدمة، فقد انتقلت بسرعة إلى القطاعات الحقيقية لاقتصادات البلدان النامية. فشهدت هذه البلدان انخفاضاً حاداً في نموها نتيجة لانخفاض الطلب العالمي، وتقلصاً في حجم التجارة، وهبوطاً في أسعار السلع الأساسية، وتدنياً في مستويات تحويلات المهاجرين، ونقصاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات لرؤوس الأموال نحو الخارج، وارتفاعاً في فوارق العوائد، وانخفاضاً في المعونة. وكانت أقل البلدان نمواً هي أكثر البلدان تأثراً بالآثار السلبية للأزمة، إذ إن ضعفها الهيكلي ومقدرتها الأقل على التكيف السريع يُحدان من قدرتها على التصدي للأزمة. وعلاوة على ذلك، انضفت هذه الأزمة إلى أزمات أخرى تعانيها هذه البلدان، مثل أزمة الأغذية وأزمة الوقود. وقد شكل كل ذلك نكسة للتقدم الذي أُحرز في السنوات الأخيرة، حتى أنها تضع المزيد من العراقيل أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠ - وبينما توجد بعض المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى حدوث تحسّن، فإن معظم هذه المؤشرات تتصل بالقطاع المالي وتكشف عن عودة أنشطة المضاربة في الأسواق المالية. ويُنظر على نطاق واسع إلى الاحتمالات المرتقبة لتعافي الاقتصاد العالمي على أنها غير مُتيقن منها ما دام معدل البطالة آخذاً في الارتفاع وما دامت لا توجد دلائل حقيقية على وجود أساسيات قوية للاقتصاد الكلي. فالعواقب الاجتماعية الكاملة للأزمة لم تتكشف بعد.

١١ - وقد كان مصدر الأزمة متعدد الأبعاد، إذ نجم عن التحرير المالي، وعن تراكم الاختلالات على صعيد الاقتصاد الكلي، وتزايد التقلبات وأوجه الضعف المرتبط بتزايد العولمة. وأكد معظم المشاركين في النقاش من وفود وخبراء على أن إزالة الضوابط التنظيمية في الأسواق المالية هي السبب الرئيسي للأزمة، إذ إنها أدت إلى المضاربة المفرطة وإلى فصل الأنشطة المالية عن أساسيات الاقتصاد الحقيقي. ويمكن ملاحظة ذلك بجلاء في الزيادة غير العادية في الأنشطة المالية بالمقارنة بالأنشطة الإنتاجية. وكشفت الأزمة عن أن التنظيم الذاتي للأسواق المالية لا يفضي إلى نتائج مثلى كما أنها سلّطت الضوء على أخطار الابتكار المالي في "تسديد" الديون، وأخطار المكافآت اللامحدودة للوكلاء الماليين.

١٢ - وقد اختلفت تأثيرات الأزمة وسبل مجاهاتها على مستوى السياسة الاقتصادية باختلاف البلدان. فأظهر عدد من البلدان النامية بعض القدرة على التكيف مع الأزمة، لأن سياساتها السابقة على صعيد الاقتصاد الكلي، وأوضاع حساباتها الجارية السليمة، وتراكم احتياطياتها قد وفّرت لها بعض الحيز السياسي. وتمكّنت بعض الاقتصادات الأخرى من معالجة الأزمة بالتوجّه إلى أسواقها المحلية التي تنمو بقوة. وفي المقابل، افتقر كثير من أفقر البلدان النامية إلى حيز السياسة المالية الضروري، فاضطّرت إلى الحصول على موارد مالية إضافية من صندوق النقد الدولي. غير أن هذه المساعدة رُبّطت بشروط مسايرة للتقلبات الدورية، الأمر الذي يؤثر في

إمكانات تعافي هذه البلدان. ورُئي أنه ينبغي تجنب ذلك. وفي الواقع، اعتُبر على نطاق واسع أن انتهاج سياسات نقدية ومالية مقاومة للتقلبات الدورية هو الاستجابة المناسبة لمكافحة الأزمة. وقد أظهرت التدابير المتعلقة بالحوافز المالية في عدد من البلدان والاستجابة المنسقة على صعيد الاقتصاد الكلي تحقق بعض النتائج في هذا الشأن. على أن الكثير من المندوبين رأوا أن الاستجابة السياسية ينبغي أن تتناول ضرورة إعادة تنشيط الائتمان لصالح الأنشطة الإنتاجية.

١٣ - وكانت الاستجابة الدولية للأزمة منقطعة النظير، من حيث حجم رُزم الحوافز، وزيادة موارد صندوق النقد الدولي والمصارف المتعددة الأطراف، والتنسيق بين المصارف المركزية، وتعبئة جهود المؤسسات المالية، والتدابير التجارية - فيما يتعلق بتمويل التجارة والدعوات إلى منع الحمائية. واتفق الخبراء والمندوبون على السواء على أن هناك الكثير من العبر التي ينبغي استخلاصها من الأزمة، كما تم التأكيد على ذلك في تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٩. فمن الواضح أن نشاط الأعمال لا يمكن أن يستمر بشكله المعتاد وأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى للأسباب الحقيقية للأزمة. وينطوي ذلك على اتخاذ تدابير على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي، ينبغي أن يكمل أحدها الآخر. ورُئي أن الأسواق المالية ينبغي أن تخضع لضوابط تنظيمية مناسبة، وأنه ينبغي فرض رقابة مناسبة من أجل عدم التشجيع على قبول المخاطر المفرطة. وينبغي أن يتضمن ذلك أنظمة حيطة لا على مستوى الاقتصاد الجزئي فحسب بل أيضاً على مستوى الاقتصاد الكلي من أجل منع حدوث مخاطر تصيب النظام. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للنظام المالي توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات الإنتاجية.

١٤ - وكان هناك توافق واسع في الآراء على أن النظام المالي والنقدي العالمي الراهن بحاجة إلى إصلاح عميق، إذ إن الاقتصاد العالمي قد تغير تغيراً كبيراً منذ إبرام اتفاق 'بريتون وودز'. ورُئي أن النقاش الذي سيجري على هديه تصميم الهيكل المالي الدولي الجديد ينبغي أن يضع التنمية في صلب الاهتمام، وأن يكون شاملاً للجميع بطبيعته، وأن يجعل الأمم المتحدة المنبر المثالي للقيام بهذا العمل. على أنه جرى الإعراب أيضاً عن التقدير لتدابير التصدي للأزمة التي تناقش في محافل أخرى مثل مجموعة الثماني أو مجموعة العشرين، بوصفها خطوات في الاتجاه الصحيح. وللأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومختلف "المجموعات" الدولية جميعاً دور تؤديه، ومن الأمور الهامة أن تعمل معاً بصورة تعاونية. ورُئي، بالإضافة إلى ذلك، أن إصلاح النظام المتعدد الأطراف لا ينبغي أن يقتصر على الكلام والعرض، بل ينبغي أن يتعدى ذلك إلى الغرض، والتجاوب، والفعالية. وينبغي أن يكون الهدف من الإصلاح إنشاء نظام شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به. ورُئي أنه ينبغي النظر في إصلاح صندوق النقد الدولي نفسه، بما في ذلك أسلوب إدارته والجوانب المتعلقة بدور حقوق السحب الخاصة وتخصيصها. كما أن قضية إنشاء عملة احتياطية دولية والمقترح القاضي بإنشاء إطار متفق عليه على نحو متعدد الأطراف لإدارة أسعار الصرف المرنة يستحقان المزيد من النظر. وتتطلب هذه الإصلاحات إرادة سياسية قوية.

١٥ - وأكد المشاركون مراراً على أهمية تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين على مستوى الاقتصاد الكلي. وعند مجابهة التحديات، ولا سيما التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، ثمة حاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وجرى الترحيب أيضاً بمقترح الأونكتاد الداعي إلى إعلان وقف مؤقت لديون البلدان التي تعاني مشاكل ديون خارجية. ورُئي أنه ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يبحث عن مصادر مبتكرة لتمويل التنمية. كما أن الإبقاء على نظام تجاري عادل ومفتوح ومنصف هو أمر مساوٍ في الأهمية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ضمان اختتام المفاوضات التجارية لجولة الدوحة الإنمائية بنجاح. وأبدي دعم واسع أيضاً لتعزيز النمو "الأخضر" كجزء من التصدي للأزمة، نظراً إلى أن التنمية في المستقبل يلزم أن تصبح محايدة كربونياً. كما أن هناك الكثير من الدروس الواجب استخلاصها من مبادرات التعاون الإقليمي الأخيرة التي رُئي أن المفيد النظر فيها عند تصميم آليات الاستجابة الدولية.

جيم - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

موجز رئيس اللجنة الأولى للدورة

١٦ - أعرب المشاركون عن تقديرهم للاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المستمدة من تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩: الدولة والحوكمة الإنمائية. فقد حث التقرير على إعادة التفكير بجدية في نموذج التنمية الذي تقوده السوق والذي تتبعه أقل البلدان نمواً، من أجل تعزيز دور الدولة في إعادة التوازن بين دور السوق ودور الدولة في إدارة الاقتصاد. وقد انصب تركيز المناقشة على تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أقل البلدان نمواً، والتي أدت إلى إنهاء الانتعاش النسبي الذي شهدته أقل البلدان نمواً طوال خمس سنوات، وهو الانتعاش الذي كان راجعاً بقدر كبير إلى انتعاش أسعار السلع الأساسية، وارتفاع عائدات الصادرات، وتزايد التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وكان من المتوقع أن تؤدي الأزمة العالمية الراهنة إلى حدوث تباطؤ حاد في الأداء الاقتصادي لهذه البلدان (كان متوقعاً أن يتراجع النمو من متوسط قدره ٧,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩). ورغم الاندماج السطحي نسبياً لأقل البلدان نمواً في السوق المالية الدولية، فإن تراجع إيرادات الصادرات والتحويلات النقدية والتدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر قد أبرزت جميعاً مرة أخرى أوجه القصور الهيكلي التي تعاني منها أقل البلدان نمواً، وبالأخص اعتمادها على السلع الأساسية وشدة تأثيرها بالصدمات الخارجية على نحو مزمن.

١٧ - وحذر كثير من المشاركين من أن الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي لا تزال على أشدها في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا، نظراً إلى أن من المحتمل أن يتعرض القطاع الزراعي لضغوط متزايدة بسبب عوامل مثل الديناميات الديمغرافية، وتغير المناخ، وتردي التربة، وركود

الإنتاجية الزراعية منذ أمد بعيد. وكما ذكر عدة متحدثين وتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩، فإن الإنتاجية المنخفضة في الزراعة ناتجة إلى حد كبير عن الافتقار، على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، إلى استراتيجيات واضحة للتنمية الزراعية. وكان لهذا الإهمال عواقب منها نقص الاستثمار في القطاع الزراعي على نحو يبعث على القلق، وسوء حالة توفير الهياكل الأساسية في المناطق الريفية، وتراجع الإنفاق على البحث والتطوير الزراعيين، وبشكل أعم سحب الدعم الحكومي للتنمية الريفية وهو أمر يرتبط بتطبيق برامج التكيف الهيكلي.

١٨ - ولوحظ أن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩ يرى أنه لا جدول أولويات العمل في مجال الحكم الرشيد ولا نموذج الدولة الحريضة على التنمية في شرق آسيا يصلحان تماماً لأقل البلدان نمواً. فتحديات القرن الحادي والعشرين تقتضي بالأحرى حوكمة إنمائية تكون ابتكارية ومناسبة لاحتياجات ومتطلبات أقل البلدان نمواً وتهدف إلى تحقيق نمو مستدام وشامل. ومثلما جاء في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩، فإن هذا يفترض وجود استراتيجيات متطلعة إلى المستقبل تؤكد على دور المعرفة، وتشجع على زيادة التنوع وتعزز التغير الهيكلي من أجل إيجاد مسار للنمو يكون أكثر شمولاً وكثيفاً من حيث العمالة. وينبغي لمثل هذه الدولة الإنمائية الجديدة أن تدمج على نحو متسق سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد المتوسط والسياسات القطاعية، بما في ذلك السياسات الزراعية والصناعية الموجهة، من أجل زيادة التأثير الإنمائي لسياساتها وبناء توافق مجتمعي للآراء بشأن مشروع التنمية على الصعيد الوطني.

١٩ - وتوجد في الأجلين القصير والمتوسط حاجة، أكدت عليها عدة دول أعضاء، إلى إبقاء وزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً لكي تتمكن هذه البلدان من مواجهة النقص المزمن في النقد الأجنبي، وسد الهوة التي تعاني منها في مجال الهياكل الأساسية، وتوسيع قدراتها الإنتاجية. وقد جرى أيضاً طوال المناقشات إعادة تأكيد أهمية دور التعاون بين الجنوب والجنوب، ولا سيما فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي وتطوير القدرات الإنتاجية عن طريق تسريع حركة الاستثمارات والتجارة والعمالة فيما بين المناطق. وكررت دول أعضاء كثيرة تأكيد الأهمية الحاسمة لإبقاء وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في الوضع الراهن، وتحديدًا بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح البلدان النامية، منها ٠,١٥ في المائة على الأقل لأقل البلدان نمواً. وجرى الإعراب عن القلق إزاء تأخر البلدان المتقدمة في الوفاء بوعودها في مجال المساعدة. وجرى التأكيد على الحاجة إلى تعميق التكامل الإقليمي لتشجيع على تطوير سلاسل قيمة منسقة في قطاع السلع الأساسية الغذائية والزراعية الاستراتيجية من أجل الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها الأسواق الإقليمية.

٢٠ - وقد أدت الآثار المترتبة عن الأزمة العالمية إلى تفاقم شديد في أوجه الضعف الهيكلي التي تعترى أقل البلدان نمواً. ولم تنبع جذور الأزمة من أقل البلدان نمواً، ومع ذلك فقد تحملت هذه

البلدان وطأها الشديدة. وكان الانكماش أكثر إثارة للقلق بالنسبة لها، بالنظر إلى أن أقل البلدان نمواً تفتقر ببساطة إلى القدرة على القيام بأنواع التدخل الضخمة التي اتُخذت في البلدان المتقدمة. ولما كانت أقل البلدان نمواً تفتقر إلى موارد إضافية، فقد واجه واضعو السياسات فيها تحد هائلاً يتمثل في إجراء مقايضة مؤلمة بين اعتماد سياسات لمكافحة تقلبات الدورات الاقتصادية والحفاظ على خططها الاستثمارية الطويلة الأجل بغية توسيع القدرات الإنتاجية وحشد الاستثمارات الخاصة، وما ينطوي عليه ذلك من مضاعفات وخيمة على آفاق تنميتها.

٢١ - ولاحظ عدة مشاركين أنه لكي تكون السياسة الزراعية فعالة، فهي تحتاج إلى أن تُستكمل بسياسات صناعية موجهة من أجل تطوير الصلات وإنعاش الطلب المحلي. وفيما يتعلق بربط التنمية الزراعية بالتحديات البيئية العالمية، اقترح مندوبو أقل البلدان نمواً ضرورة تقاسم عبء التصدي للتحديات المرتبطة بتغير المناخ وذلك على أساس مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة". وتبعاً لذلك، ينبغي تحسين آلية التنمية النظيفة بحيث تتيح موارد إضافية لأقل البلدان نمواً التي لا تسهم في تغير المناخ إلا بصورة هامشية ولكن مُحتمل أن تتحمل تكاليف كبيرة للتكيف.

٢٢ - وقد طُلب من الأونكتاد أداء دور هام في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المزمع عقده في عام ٢٠١١ كما جرى الترحيب باجتماع الخبراء المقبل الذي ينظمه الأونكتاد في كامبالا، بأوغندا. وتحسباً لهذين الاجتماعين، حث بعض المشاركون الأونكتاد على ترجمة توصياته واستنتاجاته القيمة الواردة في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩ إلى أفعال ملموسة بقدر أكبر وإلى تدابير سياسية. وحث وفود عديدة المانحين على المساهمة في الصندوق الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً التابع للأونكتاد من أجل تمكين الأونكتاد من دعم المساعدة التي يقدمها إلى أقل البلدان نمواً ومساعدته في أعماله التحضيرية للمؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. ودعا مجلس التجارة والتنمية إلى تعزيز قدرة الأونكتاد في مجالي البحث والتحليل، بالإضافة إلى ما يقوم به في مجالي المساعدة التقنية والتعاون بين الوكالات.

٢٣ - ورحب المشاركون باستنتاجات تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩ فيما يخص حتمية انتهاز سياسة صناعية في أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، أثّرت أربع نقاط رئيسية هي:

(أ) أن التنويع هدف من أهداف أقل البلدان نمواً منذ أمد بعيد، ولكنه لا يحدث، نظراً إلى بقاء معظم أقل البلدان نمواً معتمداً على السلع الأساسية. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تتعلم من تجربة البلدان التي نجحت في وقت متأخر في تحقيق التصنيع، وأن تتحلى بمزيد من الطموح في النهوض بالتصنيع؛

(ب) أن تخفيف آثار تغير المناخ أتاح لأقل البلدان نمواً إمكانيات جديدة فيما يخص استراتيجيتها التصنيعية. وقد ركزت المناقشة على التكنولوجيات الخضراء وخدمات الوقود

الرفيقة بالبيئة. فعلى سبيل المثال، تعمل ليسوتو مع شركة فيليبس لإنتاج مصابيح ذات كفاءة من حيث استهلاك الطاقة لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولوحظ أن أقل البلدان نمواً يمكنها أيضاً أن تنتج خدمات في مجال الطاقة ومنتجات جديدة رفيقة بالبيئة، مثل مواقد الطهي ذات الكفاءة من حيث استهلاك الطاقة. فإنتاج الطاقة الرفيقة بالبيئة سيكون له أثر جانبي إيجابي، نظراً إلى أن ٧٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة مرتبطة بمصادر الطاقة. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تنظر بعناية في مصفوفة الطاقة لديها، لأنها جميعها تحتاج إلى مزيج من المصادر المختلفة (مثل الطاقة المتجددة والطاقة المائية). وبإعادة التوازن إلى تركيبة المصادر المتاحة لديها، فإنها ستسهم في تقليص انبعاثات غازات الدفيئة، ويمكنها أن تصبح مقدّمة لخدمات الطاقة النظيفة. وبلوغ تلك الأهداف، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى دعم مالي وتكنولوجي؛

(ج) أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى أن تدرك خطر "الحماة الخضراء" وأن تتأكد من أن نظرتها تحظى بالاهتمام في المساعي الجارية لصياغة معايير الكفاءة من حيث الطاقة. وينبغي لأقل البلدان نمواً ألا تتخلف عن الثورة الصناعية الثالثة، ألا وهي الثورة الخضراء؛

(د) أن توفير هامش للحركة على مستوى السياسات مطلوب من أجل التعلم وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تكون مستعدة للتعلم من الآخرين.

٢٤ - وتحتاج أقل البلدان نمواً، لكي تحقق أهدافها الإنمائية، إلى سياسات داعمة على مستوى الاقتصاد الكلي. ويكتسي تمويل التنمية أهمية حاسمة بالنسبة إلى نموها في الأجل الطويل. وقد ظل كثير من أقل البلدان نمواً معتمداً بدرجة مرتفعة على المساعدة الإنمائية الرسمية. وبينما سيزداد هذا الوضع حدة بسبب الأزمة العالمية، ففي الأجل الطويل يتعين على أقل البلدان نمواً أن تضع ضمن أولوياتها التغلب على اعتمادها على المعونة. ولتحقيق الاستقلالية عن المعونة، يتعين على أقل البلدان نمواً إعطاء دفعة لعملية حشد الموارد المحلية، لكي تكون الدولة قادرة على الاضطلاع بمهامها الإنمائية. ويتطلب ذلك تعزيز نظام الضرائب، وهو مسعى ينبغي دعمه بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٥ - ولاحظ المشاركون أن للسياسات المالية دوراً رئيسياً في بلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية. فالسياسات المالية الرامية إلى مكافحة تقلبات الدورات الاقتصادية ضرورية في الأجل القصير للتعويض عن النقص في الطلب الناجم عن الأزمة. أما في الأجل الطويل، فإن الوظيفة الرئيسية للسياسة المالية هي تمويل الاستثمار العام. وهذا الاستثمار العام يُحشد في الاستثمار الخاص ويسهم في تطوير القدرات الإنتاجية عن طريق إجراء تغييرات هيكلية. وينبغي للسياسات النقدية أن تيسر التنمية في الأجل الطويل وأن تدعم السياسات المالية التوسعية.

٢٦ - ورغم الارتفاع الأخير في معدل الادخار المحلي، فإن معظم الاستثمارات في أقل البلدان نمواً مموله في الوقت الحاضر من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الوافدة ومن الاستثمار الأجنبي

المباشر في قطاعات محصورة. وبالتالي، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى تعزيز نظمها المالية المحلية بحيث تتمكن من إنجاز مهمتها المتعلقة بحشد المدخرات المحلية وتوجيهها إلى الاستثمار الخاص. وتميل المصارف المحلية في الوقت الحاضر إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من فائض السيولة وإلى تفضيل الأوراق المالية الحكومية القصيرة الأجل والخالية من المخاطر. ويمكن إصلاح النظام المالي بتحسين الحوافز السوقية المقدمة إلى المؤسسات، وإقامة روابط بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتعزيز المؤسسات العامة (مثل المصارف الزراعية والإنمائية).

٢٧ - وقد اقترح تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩ أن تدير أقل البلدان نمواً أسعار الصرف على نحو أفضل من أجل تفادي حالات الانخفاض المفاجئ في قيمة العملة وتعزيز قدرة صادرها على المنافسة والتنوع الهيكلي لاقتصاداتها، وإدارة حساباتها الرأسمالية. واتفق المندوبون على أن المجتمع الدولي يتفهم بشكل أفضل أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى مجال كاف للتحرك على صعيد السياسة العامة، بما في ذلك في مجال الاقتصاد الكلي. وذكر أنه حري بأقل البلدان نمواً أن تقتنص هذه الفرصة لتنفيذ سياسات تفضي إلى تحقيق النمو في الأجل الطويل.

دال - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا

موجز رئيس اللجنة الثانية للدورة

٢٨ - يرى تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠٠٩ الذي أعده الأونكتاد أن التكامل الاقتصادي الأعمق داخل أفريقيا يشكل استجابة ممكنة للآزمات المتعددة التي عانت منها أفريقيا، بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والتصدي لجوانب الضعف الهيكلي القائمة منذ أمد طويل عن طريق التنوع الاقتصادي وإجراء تغييرات هيكلية والأخذ بالتنمية التكنولوجية. بيد أن التكامل الإقليمي ينبغي أن يكون مكملاً للجهود التي تبذلها أفريقيا في سبيل الاندماج في الاقتصاد الدولي وليس بديلاً لهذه الجهود.

٢٩ - وكان هناك توافق في الآراء على أن تطوير الهياكل الأساسية أمر حيوي للتكامل والتجارة والتنمية في المنطقة الأفريقية. ولتمكين القارة من الاستفادة من العمل الإقليمي المعزز، استفادة كاملة، اتفقت الوفود على وجوب تحسين القدرات في جانب العرض على الصعيدين المحلي والإقليمي، وعلى ضرورة التصدي للقيود التي تعوق العرض والطلب على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتشكل الهياكل الأساسية المادية غير الملائمة عائقاً من أشد العوائق في جانب العرض التي تعاني منها أفريقيا. ويلزم كذلك تحسين البنية التحتية غير المادية في شكل إدارة محسنة وبيئة مشجعة على أداء نشاط الأعمال. ورأى أحد الوفود أن الإدارة السليمة الوطنية الأفضل هي أكثر العناصر ضرورة في النهوض بالتجارة والتنمية وفي ترجمة النمو إلى خفض مستوى الفقر.

٣٠ - وهناك تحديات ثلاثة يجب التغلب عليها فيما يتعلق بالهياكل الأساسية المادية وهي: (أ) إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الطرقية العابرة للقارة، مثل مشاريع مقرر ياموسوكرو ومشاريع الطاقة الإقليمية؛ و(ب) العجز الذي يُواجه على صعيد الهياكل الأساسية حيث تقدر تكاليف سوء تكامل الهياكل الأساسية وعدم كفاءتها بمبلغ ٨٠ مليار دولار في السنة؛ و(ج) حشد الموارد. فشبكة الطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا تفتقر لأكثر من ٥٤ ٠٠٠ كيلومتر من هذه الطرق، بما في ذلك الطريق الرابطة بين لاغوس ومومباسا والطريق الرابطة بين طرابلس ووندووك. وأشار إلى أن مشروع الطاقة الإقليمي لا وسكت كور سيستخدم مصادر كهربائية رفيقة بالبيئة ومتجددة.

٣١ - ودعت الوفود الشركاء في التنمية إلى تقديم الدعم للمساعدة على التخفيف من القيود المالية التي تواجهها أفريقيا في تمويل مشاريع بناء الهياكل الأساسية المحلية والإقليمية. وقد حددت عدة مبادرات دولية بوصفها حيوية بالنسبة إلى تعميق التزعة الإقليمية ومنها: توفير تدفقات ثابتة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وخفض الديون الخارجية وخدمة الديون، وكذلك آلية المعونة من أجل التجارة؛ وإن كان قد رُئي أن هذه الآلية المذكورة ينبغي أن تركز على تعزيز الصادرات بدلاً من التركيز على إجراءات الاستيراد. ورُئي أن إكمال جولة الدوحة هو وسيلة لتسهيل التكامل الإقليمي.

٣٢ - وأكد مشاركون من المشاركين على أهمية زيادة كفاءة استخدام الموارد عن طريق خفض الحواجز التي تعترض المعاملات التجارية وتحرير حركة السلع ورأس المال والعمال فيما بين البلدان. ورُئي أن المواءمة بين القوانين والأنظمة والإجراءات والمعايير أمر لا بد منه لنجاح التكامل الإقليمي.

٣٣ - وجرى التشديد على الإرادة السياسية في تقوية العملية الإقليمية ودور التعاون بين الجنوب والجنوب باعتبارهما أمراً مهماً في تعزيز التكامل الأفريقي والتنمية الاقتصادية الأفريقية، على النحو الذي أكدته الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة.

٣٤ - واستراتيجية برنامج التكامل الإقليمي الأساسي التي شُرحت في الاجتماع تتطلب تحرير التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وينبغي أن يكون التكامل السوقي مسبقاً بتحرير للتجارة فيما بين الجماعات الاقتصادية داخل المنطقة الأفريقية، كما يجب أن يُتبع هذا التكامل بالفتح التدريجي للأسواق الأفريقية في وجه الواردات من البلدان غير الأفريقية. وإحدى الاستجابات المناسبة والفعالة للتحديدات التي تطرحها الضغوط الدافعة إلى تحرير التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف تتمثل في تسريع وتسييق حركة التكامل من طور الحركة الإقليمية إلى طور الحركة الشاملة لأفريقيا بأسرها، وذلك باتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين الوطني والإقليمي. والبلدان التي كان مصدر أنصبة هامة من مجموع وارداتها هي البلدان الأفريقية الأخرى والتي اعتمدت اعتماداً كبيراً

على رسوم الاستيراد في جني إيرادات ضريبية ستتكدس خسائر في الإيرادات. ولذلك يجب إيلاء اهتمام كبير لتقاسم التكاليف وللتدابير التعويضية.

٣٥ - وعملية التنفيذ تنطوي لا محالة على أرباح وخسائر ورايجين وخاسرين. وأثناء التفاوض على هذه الاتفاقات، تتكشف التكاليف والفوائد النسبية، ويجري تعديل الاتفاقات لكي تشمل تدابير تعويضية لتحقيق "التوازن" في صافي الأرباح فيما بين كافة البلدان المشاركة.

٣٦ - وللعلاقات الاقتصادية والتجارية لأفريقيا مع البلدان والمناطق غير الأفريقية آثار مهمة على جدول أولويات عملها في مجال التكامل الإقليمي. فالأفضليات التجارية الحالية غير القائمة على المعاملة بالمثل سمحت للكثير من البلدان الأفريقية بالاستفادة، بدرجات متفاوتة، من الأفضليات المعروضة. وعموماً، فإن أثر هذا النوع من العلاقة في جدول أولويات التكامل الإقليمي لأفريقيا قد ظل حميداً إلى حد كبير.

٣٧ - وأكد متحدث أن هذا لا يمكن أن يصدق على الاتفاقات التجارية الناشئة حالياً والمبرمة على أساس المعاملة بالمثل (وإن كانت غير متماثلة) بين البلدان الأفريقية أو البلدان أو المناطق غير الأفريقية والتي تجسدها على النحو الأمثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وقد أثرت اتفاقات الشراكة الاقتصادية تأثيراً غير مباشر على جدول أولويات التكامل الإقليمي في أفريقيا، مثلاً عن طريق تشجيع خمس مجموعات إقليمية أفريقية على اتخاذ موقف ثابت من قضية تداعل العضوية في ترتيبات التكامل الإقليمي.

٣٨ - وعُرضت مسألة إجراء مفاوضات في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية على أنها تشكل هدفاً مهماً بالنظر إلى الحاجة إلى الاتفاق على إطار قانوني جديد ينظم التعاون بين مجموعة دول أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ من ناحية والاتحاد الأوروبي من الناحية الأخرى عوضاً عن اتفاقات لومي وكوتونو التي لم تكن تتماشى مع الأحكام المعمول بها في منظمة التجارة العالمية (المادة الرابعة والعشرون من الاتفاق العام بشأن التجارة والتعريفات الجمركية). وبعض النقاط الجذابة الرئيسية في اتفاقات الشراكة الاقتصادية هي أن من شأنها أن تعزز التكامل الاقتصادي والقدرة التنافسية الاقتصادية في أفريقيا، وأن تسمح باتباع نهج تدريجي في تحرير التجارة يضع في الاعتبار الفوارق القائمة في الأوضاع القطرية، وأنها تسلم بالحاجة إلى آليات للضمانات. وجرى توضيح أن عقد مفاوضات تتعلق باتفاقات للشراكة الاقتصادية لم ولن يستخدم أداة لفرض الشروط من أجل الاستفادة من مساعدات الاتحاد الأوروبي.

٣٩ - وطعن عدة مداخلات في هذه الآراء. وكان أطف هذه الطعون هو أن اتفاقات الشراكة الاقتصادية هي في أفضل الأحوال فكرة حسنة يجري تنفيذها على نحو سيئ، ووجهة النظر القائلة بأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية لازمة لإيجاد إطار جديد يتوافق مع منظمة التجارة العالمية قد جرى الطعن فيها بالإشارة إلى حقيقة أنه كان في الإمكان طلب الحصول على

استثناء، كما كان الحال بخصوص القانون المتعلق بالنمو والفرص في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن بعض الوفود مقتنعة بفكرة أن اتفاقات الشراكة الاقتصادية مصممة بالدرجة الأولى لمساعدة الاقتصادات الأفريقية على الاندماج على النحو الأفضل. بل على العكس من ذلك، أعرب كثير من المتحدثين عن قلقهم من أن النهج التفاوضي المتعلق باتفاقات الشراكة الاقتصادية - وخاصة مسألة اللاتكافؤ في معاملة أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى غيرها، فضلاً عن التوقيع على اتفاقات شراكة اقتصادية مؤقنة من جانب بعض البلدان في إطار المجموعة نفسها - هو عامل يفرق بين تقسيم البلدان الأفريقية ويخلق توترات لا موجب لها فيما بينها. وأهم داعٍ من دواعي القلق يتمثل في أن تنفيذ اتفاقات الشراكة الاقتصادية قد يسفر عن حالة تفتح فيها البلدان الأفريقية أسواقها أمام الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الرئيسيين الذين سيطالبون بالمعاملة نفسها ولكن لا تُفتح هذه الأسواق أمام البلدان الأفريقية الأخرى؛ وهذا من شأنه أن يعرّض للخطر الفادح الركيزة التي يقوم عليها جدول أولويات التكامل في أفريقيا. وأشار كذلك إلى أن أفريقيا لا تملك القدرة على التفاوض حول اتفاق منصف مع الاتحاد الأوروبي. وفوق ذلك، رأى كثير من المشاركين في الاجتماع أن الفارق الكبير في التنمية الاقتصادية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي يجعل من غير المتصور مطالبة أفريقيا بأن تُعامل الاتحاد الأوروبي بالمثل تماماً لقاء فتح أسواقه ولو بعد مرحلة انتقالية طويلة الأمد.

٤٠ - ومعظم البلدان الأفريقية لا يملك حتى الآن القدرة الصناعية القوية اللازمة لإنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات المصنّعة لتلبية احتياجات القارة. ولاحظت بعض الوفود أن التكامل الإقليمي وزيادة التجارة بين البلدان الأفريقية يمكن أن يُعزز قدرة المنطقة على التكيف مع الأزمات الأطول أجلاً.

٤١ - وقُدِّم اقتراح مفاده إنشاء آلية للمعاملة الخاصة والتفاضلية ضمن اتفاقات التجارة الإقليمية، وهو اقتراح أثار احتمال الحاجة إلى تقسيم مخطط للعمل داخل البلدان. وقوبلت فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء الـ ٢٦ في جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي برد فعل إيجابي، شأنها شأن الجهود الرامية إلى استحداث اتحاد جمركي أفريقي في المستقبل.

٤٢ - وقد تولدت عن اتفاقات التكامل الإقليمي مؤسسات مالية قوية جامعة للبلدان الأفريقية - مثل الإيكو بانك الذي له حضور في ٢٨ بلداً في غرب أفريقيا وشرقها ووسطها وجنوبها. ومن شأن نظام مالي متكامل بشكل متين أن يُنمّي المنافسة، ويقلل التكاليف، ويشجع على زيادة الإقراض لدوائر الأعمال بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويتيح نظم مدفوعات موحدة - وخاصة النظم المشتركة بين البلدان الأفريقية.

٤٣ - وذكر أن إمكانات الاستثمار تشمل الميزة المقارنة لأفريقيا في مجال الموارد الطبيعية، ونموها الإيجابي، واتجاهاتها الديمغرافية، فضلاً عن تحسن الأوضاع المؤسسية والسياسية في القارة.

بيد أن الإمكانيات المحدودة في مجال النقل والهياكل الأساسية للاتصالات - مقرونة بارتفاع التكاليف التجارية وما يتصل بها وعدم كفاءة الإجراءات على الحدود، وعدم وجود بيانات موثوقة - تمثل عوائق تعرقل الاستثمار. وتشتمل فرص الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية على مجالات الأعمال المصرفية والتمويل والتأمين والخدمات المهنية المقدمة في مجالات تتطلب قدراً محدوداً من التكنولوجيا والمتطلبات الرأسمالية والنقل واللوجستيات. ومن شأن تهيئة بيئة محسنة "ملائمة لنشاط الأعمال" أن تتيح فرصاً للاستثمار الأجنبي في قطاعات مثل الصناعات الثقيلة والصناعة التحويلية والنفط والغاز وخدمات الاتصالات والهياكل الأساسية والتعدين والخدمات والسياحة والضيافة.

٤٤ - وقد تسببت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية في تباطؤ تدفقات الاستثمار الخاص، وإن كان الاستثمار العام قد بقي عند مستواه لعام ٢٠٠٨. وفي إطار الترتيب الثلاثي الجامع بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يجري الإعداد لمشاريع يمكن للمصارف أن تمويلها ويمكن تعبئة الأموال لها من مصارف التنمية المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيين. أما نموذج المعونة من أجل التجارة الذي استخدم في تعبئة ٢,٧ مليار دولار لفائدة ممر الشمال - الجنوب فسينفذ في وقت واحد خلال الأشهر الإثني عشر المقبلة في جميع ممرات منطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية.

٤٥ - والاعتقاد السائد في الاجتماع هو أن تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠٠٩، على غرار التقارير التي سبقته، قدم مساهمة قيمة في المناقشة المتعلقة بالتنمية في أفريقيا واستأثر، باعتباره مصدراً رئيسياً للأفكار الجديدة المتعلقة بالموضوع، باهتمام دوائر البحث والسياسة في أفريقيا وخارجها. وقد دُعي الأونكتاد إلى التوسع في أعماله وأنشطته لفائدة أفريقيا مع السعي بجانب ذلك إلى تعزيز عمله المتعلق بالنشر.

هاء - تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور التنمية: تأثير الأزمة

٤٦ - قام الأمين العام للأونكتاد بافتتاح مداولات المجلس في إطار بند جدول الأعمال وإدارتها بمشاركة فريق رفيع المستوى يتألف من السيد باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والسيد بيدرو باييس بيريس، عضو لجنة الخبراء التابعة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي ("لجنة ستغليتز")، والوزير السابق لتنسيق السياسة الاقتصادية، والرئيس الراحل للجنة التقنية الرئاسية لإكوادور من أجل وضع هيكل مالي إقليمي جديد ومصرف للجنوب، إكوادور.

٤٧ - واتفق المشاركون على أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة التي نشأت في البلدان المتقدمة قد أضرت بجميع البلدان وخلفت آثاراً اجتماعية - اقتصادية وإثنية شديدة، وخاصة على البلدان النامية. فانهيار الطلب والإنتاج قد تسبب في رفع نسبة البطالة وأسفر عن تقلص

حاد في التجارة والاستثمار والتحويلات، وربما عن تقلص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. واقتراح هذه الأزمة بمجموعة من الأزمات التي أثرت على الطاقة والأغذية والسلع الأساسية وتغير المناخ، وبمحدودية قدرة البلدان على إقامة شبكات أمان اجتماعية، قد أدى إلى تفاقم الفقر والبؤس الاجتماعي، وجعل من المستحيل تقريباً تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر بحلول عام ٢٠١٥. ورغم ظهور علامات "الاحضرار" التي تشير إلى الانتعاش، فليس هناك مكان للشعور بالرضا عن النفس لأن الآثار الاجتماعية للأزمة ستظل قائمة حتى بعد انتعاش الإنتاج. ولشكل الانتعاش وسرعته أهمية، شأنهما شأن أوضاع الاقتصاد الكلي وتصحيح الاختلالات العالمية.

٤٨ - وبالإشارة إلى عمق تقلص التجارة العالمية وظهوره المفاجئ والمتزامن، بما في ذلك التجارة بين الجنوب والجنوب، شدد كثيرون على أن التجارة ليست السبب المباشر للأزمة وإن كانت لها صلات بالاختلالات العالمية. وقد وقعت آثار تقلص التجارة على البلدان النامية بشكل غير متناسب، وبخاصة على أكثرها فقراً وأشدّها تأثراً لشدة اعتمادها على التجارة الخارجية للحصول على الإيرادات. فتدويل سلاسل الإنتاج قد نقل التقلص إلى بلدان العالم أجمع. وحدّ نقص تمويل التجارة من قدرة المصدرين على التصدير. وأدت أزمة نقص الائتمان إلى تقليل الطلب، وخاصة على السلع المعمرة والسلع الرأسمالية. ومنذ منتصف عام ٢٠٠٨، أسفر هبوط أسعار السلع الأساسية عن خفض كبير لحصائل صادرات البلدان المصدرة للسلع الأساسية، ولا سيما البلدان المصدرة لسلعة أساسية واحدة، وإن كان ذلك قد مثل انفراجاً بالنسبة للبلدان المستوردة الصافية، بما فيها البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وقد تأثرت أيضاً قطاعات الخدمات ذات الأهمية للبلدان النامية، وخاصة القطاعات الشديدة التأثر بالدخل مثل السياحة والسفر والنقل والبناء.

٤٩ - وأكد كثير من المشاركين على أهمية انتهاج نهج منسق بشأن الأزمة، بما في ذلك بإقامة شراكة أقوى فيما بين أسرة المنظمات الدولية. وتدعو الحاجة إلى التماس حلول ابتكارية وقابلة للاستمرار لتحسين إمكانيات توافر التمويل التجاري والحصول عليه، بما في ذلك عن طريق الأنشطة التي تقوم بها شبكة مصارف التصدير والاستيراد والمبادرات الرامية إلى زيادة السيولة التجارية العالمية. وقد اتسم دعم قطاع الزراعة المستدامة بأهمية خاصة لتنويع الاقتصادات والأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ. ومن الأمور الحاسمة الأهمية التصدي لحركات المضاربة في أسواق السلع الأساسية. ومما يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في هذا الصدد زيادة تدفقات المساعدة الرسمية و'المعونة من أجل التجارة'، فضلاً عن اتخاذ مبادرات مهمة وعاجلة لتخفيف عبء الديون. ولوحظ حدوث تطورات إيجابية في الاستعراض العالمي الثاني الذي أجرته منظمة التجارة العالمية بشأن المعونة من أجل التجارة في تموز/يوليه. وستكون مواصلة تعبئة موارد إضافية يمكن التنبؤ بها أولوية رئيسية في هذا الصدد.

٥٠ - وكان هناك رأي شائع مفاده أن سرعة انتشار الأزمة، وإن كانت قد أثبتت عولمة الاقتصادات وتربطها، فقد ألفت الضوء أيضاً على مدى شدة تأثير البلدان النامية من فرط اعتمادها على الطلب الخارجي، ولا سيما اعتمادها على مجموعة صغيرة من السلع الأساسية والأسواق. وقد أبرز ذلك الحاجة إلى دعم الطلب المحلي والقدرات الإنتاجية المحلية. بيد أن الطلب المحلي قد ظل صغيراً في كثير من البلدان النامية. وعليه، فلا غنى عن الطلب الخارجي من أجل دعم النمو. والتحدي الذي تواجهه البلدان النامية يتمثل في كيفية جعل اقتصاداتها وتجارها أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية عن طريق تنويع أسواقها وقطاعات إنتاجها وصادراتها. ويمكن أن تشمل هذه القطاعات الزراعة المستدامة، والخدمات، والطاقة المتجددة، والسلع البيئية. وما يتسم بأهمية أيضاً تيسير حركة الأفراد. ومع استمرار أهمية أسواق البلدان المتقدمة، يتيح التعاون بين الجنوب والجنوب والتجارة داخل المنطقة إمكانية سليمة للانتعاش. ولا بد من تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية إلى جانب زيادة القيمة المضافة ونسبة استبقائها - بدعم من المجتمع الدولي وبرنامج المعونة من أجل التجارة.

٥١ - وشدد كثيرون على أنه لا يمكن للأسواق أن تتولى تنظيم نفسها وأنه ينبغي للحكومات الاضطلاع بدور رئيسي في توجيه الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، وتنظيم الأسواق، وتيسير التجارة في القطاعات الرئيسية. ويلزم إعادة تعريف دور الحكومة بأنه يمكن لدولة إنمائية حتى يتسنى لها القيام بدور أكثر استباقية، بما في ذلك باستخدام حيز السياسات العامة. وأكد آخرون على أن التحرير والاندماج التدريجين في الأسواق العالمية لا يزال يشكل جزءاً من الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة، وأن التنظيم وفتح الأسواق أمران لا يستبعد كل منهما الآخر.

٥٢ - واتفقت آراء المشاركين على أن التزعة القومية الاقتصادية ومشاعر الحمائية هما مسألتان مثيرتان للقلق لأنهما تؤثران على البلدان النامية بصفة خاصة. ومع أنه قد تم احتواء التدابير الحمائية الشديدة الكثافة، فإن ما يُسمى بسياسات "الشراء - الاستثمار - الإقراض - تعيين المحليين" فقد تخللت تدابير شتى للتخفيف من آثار الأزمة، ووُضعت عدة تدابير غير تعريفية. ومن ثم تدعو الحاجة إلى احتواء هذه المشاعر والتراجع عن التدابير القائمة. وأعرب كثيرون عن شعورهم بالقلق إزاء عدم قدرة البلدان النامية على اتخاذ تدابير واسعة النطاق بشأن الحوافز الضريبية وذلك بسبب قلة مواردها، مما قد يقلل من مكانتها التنافسية ويشوه مواقع الإنتاج في المستقبل في غير صالحها. ورُئي أن الرصد المنتظم والشفافية وضغط النظراء مسائل أساسية، كما تناولتها منظمة التجارة العالمية في إطار الشراكة مع الأونكتاد ومؤسسات أخرى.

٥٣ - وجرى التشديد على أهمية احتتام جولة الدوحة من المفاوضات التجارية بتحقيق نتائج إنمائية مهمة بحلول عام ٢٠١٠. وقد أتاح آخر اجتماع وزاري غير رسمي عُقد في الهند (٣-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩) زخماً جديداً، كما أن من شأن انعقاد القمة القادمة لمجموعة الـ ٢٠ في

بتسبورغ أن يتيح فرصة فريدة للبرهنة على القيادة والمسؤولية. وألقى معظم المندوبين وخاصة من البلدان النامية الضوء على ضرورة مضاعفة الجهود من أجل التحقيق الكامل للبعد الإنمائي لمفاوضات الدوحة، بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفاضلية وحيز السياسات العامة، وذلك بتمكين البلدان النامية من تنفيذ سياسات استباقية لتخفيف آثار الأزمة. وأشار متكلمون آخرون إلى أن حزمة نتائج الدوحة الناشئة قد تضمنت بالفعل درجة مرونة كافية للبلدان النامية، وخاصة لأقل البلدان نمواً ولفئات عديدة من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثلاً في شكل الإعفاء من التزامات التخفيض، وتقليل التزامات التخفيض، في التعريفات والإعانات الزراعية. وأبرز أحد المشاركين الحاجة إلى تناول سياسة المنافسة والشفافية المتبعة في منظمة التجارة العالمية بخصوص المشتريات الحكومية وذلك لاحتواء التدابير الحمائية. ورُئي أن التناسق بين العمليات المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية أمر له أهميته. وأكد عدة مشاركون على ضرورة أن تعزز الاتفاقات بين الشمال والجنوب التعاون الإنمائي لدعم التنمية والقدرة الإنتاجية.

٥٤ - وشدد كثير من المشاركين على ضرورة إصلاح نظام إدارة الاقتصاد العالمي لظهور تناقض صارخ بين النظام التجاري الخاضع للوائح شديدة والأسواق المالية التي لا تخضع للوائح. ولذلك فتوافر عنصر التناسق في السياسات التجارية والإنمائية والمالية والنقدية أمر لا بد منه، بما في ذلك عن طريق تعزيز اللوائح في القطاع المالي. واتفق المشاركون على أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف في الحفاظ على التدفقات التجارية. وتدعو الحاجة إلى تعزيز النظام بإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمياً وقائماً على قواعد ومنفتحاً وغير تمييزي ومنصفاً. والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو أمر مهم لتحقيق عالمية النظام. ورأت البلدان الآخذة في الانضمام إلى المنظمة أن الالتزامات الصارمة المطلوبة منها لا تتناسب مع مستوى تنميتها. والحاجة قائمة في الأجل الطويل لإعادة التفكير في سير عمل النظام التجاري من حيث نطاقه ووسائل الحد من خطر عدم التنفيذ ومن المنازعات التجارية، بينما حذر البعض من إصلاح النظام التجاري.

٥٥ - وأثنى المشاركون على مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة لكونها قد قدمت تحليلاً ذا صلة خاصة بالموضوع. وأعادوا تأكيد الدور المهم الذي يقوم به الأونكتاد كعامل حفاز لرصد تطور الأزمة الاقتصادية العالمية وبناء التوافق في الآراء بشأن التدابير اللازمة للتصدي للآثار التجارية والإنمائية لهذه الأزمة. وقد تطلب الطابع العالمي للأزمة تعهداً حاسماً من جانب مجموعة "الدول الـ ١٩٢" والأمم المتحدة. وعليه، رأى المشاركون أنه ينبغي للأونكتاد مواصلة تحليل الآثار التجارية والإنمائية للأزمة، بما في ذلك الأطر التنظيمية والمؤسسية والسلع الأساسية والتمويل التجاري والتعاون بين الجنوب والجنوب وتدابير الاستثمار. كما ينبغي للأونكتاد الاستمرار في مساعدة البلدان النامية لإشراكها في النظام التجاري الدولي، وبناء القدرات التجارية والإنتاجية، بما في ذلك بناؤها عن طريق 'المعونة من أجل التجارة'.

واو - استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة: التصدي لتحدي التنمية الذي ينطوي عليه تغير المناخ^(٤)

٥٦ - لاحظت الوفود أن بلداناً كثيرة ممن أسهمت بأقل قدر في تغير المناخ هي من بين البلدان الأشد تضرراً بآثاره. وهذا ينطبق تحديداً على كثير من أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة. وجرى التأكيد على أن تغير المناخ بلا هوادة شكل مخاطر حسيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان كثيرة. غير أنه رُئي أن التخفيف من آثار تغير المناخ هو مجرد أحد التحديات الرئيسية العديدة التي تواجه البلدان النامية، وأنه يجب ألا يتحقق ذلك على حساب النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وتمشياً مع تقرير التجارة والتنمية، لوحظ أن الحد من غازات الدفيئة عن طريق استخدام أنواع الوقود التقليدي بكفاءة أكبر لا يشكل فحسب سياسة اقتصادية جيدة بل أيضاً سياسة بيئة جيدة. كما حُدِّد التحول نحو أنواع الطاقة المتجددة في البلدان النامية على أنه طريقة هامة للتخفيف من آثار تغير المناخ.

٥٧ - ورحبت الوفود بتقييم الأونكتاد المتوازن للتكاليف التخفيف من آثار تغير المناخ من حيث الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، وكذلك بتأكيد الأونكتاد على هذا التخفيف باعتباره عملية تغيير هيكلية سبق إهمالها. واعترفت وفود كثيرة بأن عملية التغيير الهيكلي، التي ارتبطت بحدوث تحول من التكنولوجيات الكثيفة الكربون إلى تكنولوجيات موفرة للكربون، تتيح فرصاً اقتصادية هائلة لا للاقتصادات المتقدمة فحسب بل أيضاً للاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. غير أن الوفود لاحظت أيضاً أن الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، لكي تغتنم هذه الفرص الاقتصادية، فإنها ستحتاج إلى سياسات صناعية أكثر استباقية. وفي هذا السياق، سلمت الوفود بالحاجة إلى الأخذ بسياسات مناسبة في مجالات التجارة والاستثمار، فضلاً عن تسليمها بالفوائد الكامنة في الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بنقل التكنولوجيات والمعارف. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الوفود أن التخفيف الناجح من آثار تغير المناخ في البلدان النامية يعتمد على تحقيق زيادة كبيرة في المساعدات المالية والتكنولوجية المقدمة من البلدان المتقدمة.

٥٨ - وسُلم على نطاق واسع بأنه لكي تكون استراتيجيات التنمية والحد من الفقر مستدامة، فإنها ينبغي أن تشمل بذل جهود للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وأعربت وفود كثيرة عن اعتقادها بوجود إمكانات كبيرة لم تستغل بعد الاستغلال الكافي للتخفيف من آثار تغير المناخ في البلدان النامية. ففي تلك البلدان، تشكل الزراعة أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة وبالتالي أكبر مجال محتمل للحد منها. كما اعتبرت حماية الغابات وإعادة التحريج من

(٤) استندت مناقشة هذا البند إلى الفصل الخامس من تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩ الذي يناقش مدى توافق استراتيجيات التنمية والحد من الفقر مع حتمية التخفيف من آثار تغير المناخ.

المصادر الأساسية لإمكانات الحد من غازات الدفيئة. ولذا اقترحت الوفود إدراج المشاريع المضطلع بها في هذه القطاعات ضمن آلية التنمية النظيفة. كما أبدت عدة وفود قلقها إزاء التكاليف الإدارية والمالية العالية للموافقة على المشاريع في آلية التنمية النظيفة وأوصت بأن تسمح الآلية بتجميع المشاريع الصغيرة الحجم معاً والنظر في جهود الحد من غازات الدفيئة على نطاق القطاعات.

٥٩ - وسلمت الوفود بالحاجة إلى اتفاق دولي قوي وشامل بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ، وشددت على أن جميع البلدان تحتاج إلى مواصلة تكثيف جهودها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وفي الوقت نفسه، لاحظت جميع الوفود أن جهود الحد من غازات الدفيئة تحتاج إلى أن تأخذ في الاعتبار الواجب المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للبلدان وكذلك قدرات هذه البلدان. وسُلم بأن البلدان المتقدمة تتحمل المسؤولية الأخلاقية كما تمتلك القدرات التكنولوجية والمالية لكي تتصدر جهود التخفيف من آثار تغير المناخ. وجرى تشجيعها على تحديد وتنفيذ أهداف أكثر طموحاً فيما يتعلق بالحد من انبعاثات آثار غازات الدفيئة في الداخل، وتزويد البلدان النامية بموارد مالية إضافية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ووصفت الآليات الحالية لتمويل التخفيف من آثار تغير المناخ في البلدان النامية بأنها غير كافية وتحتاج إلى إصلاح. وأشار إلى أن السياسة الدولية المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ ينبغي أن تسعى إلى منع الاحترار العالمي بأزيد من درجتين مئويتين، وإلى تقديم قدر أكبر بكثير من تحويلات الموارد المالية إلى البلدان النامية.

٦٠ - وكان التوافق واسعاً في الآراء على أن نقل التكنولوجيا والمعارف إلى البلدان النامية أمر لازم لتيسير التحول إلى مصادر متجددة للطاقة، وللأخذ بأساليب إنتاج أكثر مراعاة للبيئة فضلاً عن التطوير المحلي لتكنولوجيات و السلع مراعية للبيئة. غير أن الوفود ناقشت أيضاً الفكرة المثيرة للجدل القائلة بإعفاء "التكنولوجيات الخضراء" المراعية للبيئة من الاتفاق المتعلق بجانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، مثلها مثل الأدوية المنقذة للحياة. وفي حين جادلت وفود كثيرة بأنه ينبغي أن تتيح الاتفاقات الدولية تزويد البلدان النامية بحيز سياسي مناسب يشجع على الحصول على تكنولوجيات جديدة فضلاً عن تشجيعه لتطويرها محلياً، أكدت وفود أخرى على أن الحصول على تكنولوجيات عديدة خضراء لا يخضع حالياً لقيود حقوق الملكية الفكرية وأن إضعاف حقوق الملكية الفكرية من شأنه ألا يشجع على تطوير تكنولوجيا خضراء مستقبلاً ولا يشجع إمكانية الحصول على هذه التكنولوجيات.

٦١ - وفي حين أعربت بعض الوفود عن عدم اتفاقها مع بعض استنتاجات وتوصيات تقرير التجارة والتنمية فيما يتعلق بالسياسات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، وجدت وفود كثيرة أن تحليل الأونكتاد المعروض في ذلك التقرير يسهم إسهاماً قيماً في الوقت المناسب في النقاش العالمي بشأن تغير المناخ وبشأن التنمية. وشجعت الوفود الأونكتاد على مواصلة بحثه لقضايا تغير المناخ

من منظور إنمائي، تمشياً مع ولايته المنصوص عليها في اتفاق أكر. وطلبت الوفود من الأونكتاد أن ينظر في مسألة تغير المناخ في إطار عمله المتعلق بالقدرات الإنتاجية والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا، فضلاً عن عمله الأوسع نطاقاً المتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب واستراتيجيات التنمية. كما طلبت وفود عديدة من الأونكتاد أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الوكالات الدولية الأخرى، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع تجنب الازدواجية مع العمل الجاري في هيئات هذه الاتفاقية الإطارية وغيرها من الهيئات.

زاي - الاستثمار من أجل التنمية: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية

٦٢ - أشادت جميع الوفود بالأونكتاد لإصداره تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية، الذي جاء في الوقت المناسب ويتسم بالأهمية في آن واحد، وخاصة بالنظر إلى الأزمة الغذائية الأخيرة والقلق على الأمن الغذائي والجهود الدولية المبذولة لمكافحة الفقر في إطار الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقاً لتلك الغاية، اتفقت وفود كثيرة على وجود حاجة إلى زيادة الاستثمار في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، ولكنها أعربت عن القلق إزاء تأثيره الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المحتمل، وهو أمر يتعين تناوله بعناية.

٦٣ - وفي حين شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي هبوطاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٨، لم يكن الإحساس بهذا الهبوط متساوياً عبر العالم - فقد شهدت البلدان المتقدمة هبوطاً قوياً في حين سجلت الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية مستويات قياسية. ويلوح في الأفق مزيد من الهبوط في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٩، مما يؤثر على جميع المناطق بما فيها أفريقيا. وأعربت الوفود عن القلق إزاء التدفقات المتدنية للاستثمار الأجنبي المباشر واتفقت على وجود حاجة إلى تحديد تدابير لمساعدة البلدان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل خلفية قوامها الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. وقُدمت بعض الاقتراحات التي شملت ما يلي:

(أ) ينبغي أن تواصل البلدان المضيفة تحسين بيئتها الاستثمارية وأن تعيد تنشيط جهودها الرامية إلى توجيه الاستثمار إلى القطاعات الأقل تأثراً بدورات النشاط التجاري كالمستحضرات الصيدلانية والزراعة والأنشطة الرفيعة بالبيئة؛

(ب) ينبغي التوسع في ترويج الاستثمار الذي يستهدف مصادر من الجنوب الأقل تأثراً بالأزمة؛

(ج) ينبغي أيضاً أن تنظر البلدان المضيفة في توفير خدمة "الرعاية اللاحقة" للحفاظ على الاستثمار الجاري والتشجيع على إعادة الاستثمار.

٦٤ - وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء زيادة الحمائية في مجال الاستثمار التي يمكن أن تؤثر على التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الجهود التي تبذلها البلدان النامية لجذب هذه التدفقات. وفي هذا الصدد، أُشير إلى الحاجة إلى أن يواصل الأونكتاد رصد سياسات الاستثمار.

٦٥ - وبينما ظل الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الزراعي صغير الحجم، فإنه آخذ في الزيادة. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر في سلسلة القيمة الزراعية برمتها أعلى كثيراً. فإلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، تشارك الشركات عبر الوطنية أيضاً في الإنتاج الزراعي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك عن طريق الزراعة التعاقدية. وأصبحت هذه الترتيبات الزراعية من جانب الشركات عبر الوطنية واسعة الانتشار، وتستأثر بنصيب مرتفع من الإنتاج لبعض السلع الأساسية في بعض البلدان النامية.

٦٦ - واعتُبرت الزراعة التعاقدية بديلاً هاماً يُعتد به أمام الشركات عبر الوطنية للمشاركة في الإنتاج الزراعي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. فحققت الزراعة التعاقدية فوائد للشركات عبر الوطنية مثل مراقبة الجودة بشكل أفضل من شراء السلع الأساسية الزراعية في الأسواق الفورية، وكانت أقل كثافة لرأس المال وأقل تعرضاً للمجازفات وأكثر مرونة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالنسبة للمزارعين، أمكن للزراعة التعاقدية أن تحقق فوائد شملت الحصول على التكنولوجيا والخبرة الفنية والتمويل والوصول إلى الأسواق.

٦٧ - وأُتفق بوجه عام، استناداً إلى الأدلة المقدمة من بعض الوفود والخبراء المتحاورين، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية يمكنهما ممارسة دور في التنمية الزراعية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وشددت أيضاً بعض الوفود على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في دعم التنمية الزراعية، وخاصة في تطوير الهياكل الأساسية وبناء قدرات إنتاجية. ويمكن لمشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي أن تولّد آثاراً إيجابية وسلبية معاً. فالآثار الإيجابية تشمل نقل التكنولوجيا والمعايير والمهارات فضلاً عن إتاحة الوظائف والوصول إلى الأسواق، وكلها يمكن أن تحسّن الإنتاجية ونوعية المنتج وتطوير الصناعة. غير أن الحكومات يجب أن تكون على وعي بالشواغل البيئية والاجتماعية المرتبطة بمشاركة الشركات عبر الوطنية، مثل إزاحة صغار المزارعين عن نشاطهم، الأمر الذي قد يسبب خسائر في الوظائف، واغتصاب الأرض، ومصادرة أراضي الشعوب الأصلية، والاعتماد المفرط على الشركات عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، أوردت الوفود عدداً من خيارات السياسة العامة. وقد شملت هذه الخيارات ما يلي:

(أ) تستطيع الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تشجيع ترتيبات الزراعة التعاقدية بين الشركات عبر الوطنية والمزارعين المحليين كخيار بديل للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن إعداد عقود نموذجية للزراعة التعاقدية يستخدمها المزارعون في الاقتصادات

النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التفاوض مع الشركات عبر الوطنية. ولا يشارك الأونكتاد حالياً في إعداد هذه العقود النموذجية وإن كان يُعتقد أن هذا مجال يمكن للأونكتاد استكشافه مستقبلاً؛

(ب) عند تناول مسألة الأمن الغذائي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ينبغي النظر في ترتيبات تقاسم الإنتاج؛

(ج) هناك حاجة إلى الشفافية والحاسبة بشأن احتيازات الأراضي على نطاق واسع في الزراعة، بشأن الحقوق القائمة المتعلقة بالأراضي، والحق في الغذاء، وحماية السكان الأصليين، والاستدامة الاجتماعية والبيئية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن النظر في وضع مجموعة مبادئ أساسية متفق عليها دولياً تأخذ في الاعتبار مصلحة شتى أصحاب الشأن؛

(د) زيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بغية تحسين القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بما يشمل بناء القدرات في الأجل الطويل للسكان الأصليين في مجال الزراعة.

٦٨ - وأعربت بعض الوفود عن الحاجة إلى ضمان حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين كجزء من الجهود المبذولة لترويج الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ولوحظ أنه في حالة خفض أو إلغاء الحواجز التجارية والإعانات في البلدان المتقدمة، فإن ذلك سيشكل بذاته حافزاً جيداً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وهذا من شأنه أن يتيح فرصاً مربحة للجميع لما فيه فائدة المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة.

٦٩ - ورحبت الوفود بمبادرة حكومة اليابان، بمشاركة من الأونكتاد ومنظمات دولية شتى، بشأن "تعزيز الاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة"، التي تهدف إلى وضع إطار دولي لتطوير المبادئ والممارسات الجيدة الرامية إلى تشجيع السلوك الاستثماري المسؤول والإدارة المستدامة لموارد الأراضي الزراعية. وقالت الوفود إنها تتطلع إلى ما سيخلص إليه الاجتماع الأول المعني بالمبادرة، الذي عُقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٧٠ - وطلب من الأونكتاد أن يواصل بحثه وتحليله للقضايا المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك بحثه وتحليله لصفقات الأراضي الكبيرة وتطوير السياسات. كما طلب من الأونكتاد أن يساعد على زيادة قدرات الإنتاج الزراعي لدى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية عن طريق التعاون التقني وتقوية أواصر التعاون بين الجنوب والجنوب ومواصلة المشاركة، مع المنظمات الدولية الأخرى المختصة، في المحافل الدولية المعنية بمناقشة المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية للاستثمار الأجنبي في الزراعة.

حاء - إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

٧١ - شددت وفود كثيرة على أهمية بند جدول الأعمال هذا، ورحبت بتقرير الأونكتاد عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وإسهام الأونكتاد في ذلك.

٧٢ - وطلبت الوفود بحث عمل الأونكتاد بحثاً أوسع نطاقاً، بما في ذلك بشكل خاص دور الآلية الحكومية الدولية. وأحاطت الوفود علماً مع التقدير بجهود الرئيسين السابقين لمجلس التجارة والتنمية في تعبئة موارد الأونكتاد - بما في ذلك مجلس التجارة والتنمية - بغية تقديم إسهامات ذات دلالة في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية في مجال التنمية.

٧٣ - ورغم أن نتائج المناقشات المتعلقة بالأزمة المالية العالمية، وأزمة الغذاء، وتمويل التنمية، قد أُحيلت إلى هيئات الأمم المتحدة المناسبة، إلا أن الأمر لا يزال يحتاج إلى فعل الكثير، ولا سيما في سياق متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر استعراض الأهداف الإنمائية للألفية. وتحدث بعض المشاركين عن الحاجة إلى متابعة اجتماع مجموعة العشرين في بيتسبرغ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن، واستئناف جولة مفاوضات الدوحة، وفرقة عمل مجموعة الثماني المعنية بالتراهة المالية والتنمية الاقتصادية.

٧٤ - وطلبت الوفود المزيد من المعلومات عن الطريقة التي يعتزم بها الأونكتاد تحقيق الأهداف المحددة في الفقرتين ١١ و ١٧٩ من اتفاق أكرّا في إطار ركائز عمله الثلاث. وأكدت أيضاً على أنه لا بد من التعاون بين الأونكتاد ووكالات الأمم المتحدة الأخرى - كل في نطاق ولايته من أجل تعزيز التأزر وتفاذي ازدواجية العمل. وعلى الأونكتاد أيضاً أن يعمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بقدر أكبر.

٧٥ - وبالإضافة إلى ذلك، طلبت بعض الوفود تعزيز هذا البند من جدول الأعمال في دورة مجلس التجارة والتنمية لعام ٢٠١٠، عن طريق السهر على أن تتضمن المناقشات المقبلة بشأن هذا البند رؤية الأونكتاد فيما يتصل بوجهة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن التنمية، والتي يمكن الأونكتاد أن يؤدي فيها دوراً هاماً.

٧٦ - وطلب بعض المشاركين من الأمانة مناقشة الأفكار مع الدول الأعضاء بشأن كيفية تطبيق ركائز عمل الأونكتاد الثلاث لتنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالتنمية. واقتُرح مواصلة المناقشات بشأن كيف يمكن تحقيق هذه الغاية، بما في ذلك في سياق مشاورات الرئيس الشهرية.

طاء - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٧٧ - بالإضافة إلى إدلاء الوفود، ومن بينها أربع مجموعات، بعشرين بياناً، كان هناك متحدثان رئيسيان هما: وزير بالسلطة الفلسطينية ونائب منسق خاص من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وبينما أثنى جميع المتكلمين على المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، لم يوافق أحد المتحدثين على التحليل الاقتصادي الوارد في التقرير. وامتدح جميع المندوبين تقريراً التقرير ووصفوه بأنه ممتاز ومرحب به ومنطقي وواقعي ويزخر بالمعلومات.

٧٨ - وأشار وزير السلطة الفلسطينية إلى "التأثير الكبير" لأعمال الأونكتاد على التنمية الفلسطينية وعلى الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات وطلب مساعدة الأمانة في الحصول على مركز المراقب ثم في خاتمة المطاف مركز العضوية في منظمة التجارة العالمية، بالنظر إلى أن ذلك يعتبر أمراً حاسماً الأهمية لتهيئة بيئة استثمارية تمكينية من أجل تنمية القطاع الخاص. وقال إنه بوصفه لاحقاً "مثل أغلبية الفلسطينيين"، فإنه يقبل "الحل التوفيقى الصعب" الذي تقدم به الفلسطينيون من أجل السلام. ولكنه قال إن إسرائيل تواصل احتلالها وتُبقي الاقتصاد الفلسطيني "رهينة" للسياسة وتدابير الاحتلال، مع استمرار غزة في المعاناة من حصار مشدد. فلا يُسمح بأن يدخل إليها إلا ٣٤ سلعة غذائية - أي أقل من ٥ في المائة من احتياجات غزة. ولم يستطع الاقتصاد أن يستفيد من الزيادة الكبيرة في المعونة في عام ٢٠٠٨، بسبب استمرار عرقلة سياسات الاحتلال الإسرائيلي للقطاع الخاص. وأضاف أن السلطة الفلسطينية قد نفذت إصلاحاً يتصل بسيادة القانون والحكم الرشيد. وقد أدت حزمة تدابير الحفز التي وضعتها الحكومة وتبلغ قيمتها ٨٠٠ مليون دولار هي والمعونة الدولية الكبيرة إلى تمكين الضفة الغربية من تحقيق نمو قدره ٧ في المائة في عام ٢٠٠٨. بيد أن تحقيق تحسّن حقيقي في الوضع الاقتصادي يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي قال إنه ما زال هو "سبب جميع الشرور".

٧٩ - ودعا ممثل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى استئناف المفاوضات، مؤكداً أن الغاية يجب أن تتمثل في إنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. وأوضح أن إعلان رئيس الوزراء الفلسطيني مؤخراً عن خطة مدتها عامان لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية هو أمر يمثل تقدماً هاماً. وقال إن التوسع في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، الذي وصفه الأمين العام للأمم المتحدة بأنه غير قانوني، هو أمر يعرقل تحقيق الهدف المنشود ويشكل العقبة الرئيسية أمام إجراء مفاوضات لها مصداقية. وقيل إن الجدار العازل، والقيود المفروضة على الحركة، والمستوطنات، وفقدان الموارد الفلسطينية، والحصار المفروض على غزة هي القضايا الرئيسية التي يلزم تناولها. فالفلسطينيون يواجهون أزمة كرامة إنسانية ويُحرَمون من حقهم في كل من تقرير المصير، والعمل، والتنقل، ومن ثم يجري إبقاؤهم معتمدين على المعونة الخارجية.

٨٠ - وأعرب معظم المندوبين عن قلقهم إزاء الحالة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما استنزاف القاعدة الإنتاجية، وانعدام الأمن الغذائي، والعجز التجاري، والاعتماد على إسرائيل، والبطالة، والفقر المدقع. وقالوا إن أسباب ذلك هي التدابير التي يتخذها الاحتلال الإسرائيلي وسياسة الإغلاق، وفقدان الموارد الطبيعية، والتفتت الاقتصادي والإقليمي، وعدم وجود حيز متاح للسياسة العامة. وأعرب أيضاً عن أوجه قلق خطيرة بشأن ما تقوم به إسرائيل من التوسع في المستوطنات وهدم المنازل وطرده السكان. وأعرب المندوبون عن قلقهم البالغ إزاء الحصار المفروض على غزة والأوضاع اللاإنسانية الموجودة فيه. ومما يدعو إلى الانزعاج بوجه خاص وجود الفقر والبطالة وتردي البيئة وندرة السلع الأساسية وارتفاع تكلفتها. وطالبوا بوضع حد فوري وغير مشروط للحصار الإسرائيلي بغية السماح بتدفق المعونة والسلع والأشخاص.

٨١ - ودعا متكلمون إلى تحقيق تحسين مستدام في قدرة الفلسطينيين على التنقل وإمكانية أن يتاجروا مع باقي العالم وقدرتهم فعلاً على القيام بذلك. ورحب اثنان من المندوبين بما حدث مؤخراً من تخفيف القيود على الحركة وبما أعلن عنه من استعداد إسرائيل للنهوض بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية، ولكنهم دفعوا بأنه ينبغي القيام بذلك في إطار حل الدولتين. وطالبت أغلبية الوفود بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة لها مقومات البقاء بغية تحقيق سلام عادل.

٨٢ - وذكر أحد المندوبين أن التقرير مشوّه ومتحيز وأحادي الجانب وغير دقيق ولا يعكس الواقع على الأرض. وقال إن التقرير يحلل الاقتصاد الفلسطيني باعتباره قطعة واحدة بينما كان ينبغي أن يقدم عرضاً منفصلاً لكل من غزة والضفة الغربية التي تتسم بأن الأوضاع الاقتصادية فيها أفضل. وأضاف أن التعاون الأمني في الآونة الأخيرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية قد أدى إلى حدوث تحسن اقتصادي مؤخراً في الضفة الغربية. وقال إن عرض تقديم مساهمات عينية إلى البرنامج الفلسطيني للأونكتاد قد رُفض. وفي هذا السياق، أعلن دعمه للقرار الذي اتخذته الفرقة العاملة منذ أسبوعين لمراجعة حسابات البرنامج الفلسطيني في عام ٢٠١١. وأوضح أن والديه كانا لاجئين من الناجين من المحرقة ولن يعودا إلى أوروبا أبداً أو يضعاً أيديهم على ممتلكاتهما.

٨٣ - ورفض متحدث رئيسي الزج بالمحرقة في هذه المناقشة. وقال إن الفلسطينيين غير مسؤولين عن هذا الحدث المروّع وينبغي ألا يستمروا في دفع ثمنه. وأضاف أن الواقع القائم القائم على الأرض هو بسبب الاحتلال.

٨٤ - وامتدح المندوبون برنامج المساعدة التقنية المقدم من الأمانة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأشاروا إلى الإنجازات الكبيرة التي تحققت في إطار مشروع النظام الآلي للبيانات الجمركية، والاحتفاظ بالاستثمارات، وإنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني، والمشروع المتعلق

بتشجيع السياسات التجارية المندمجة إقليمياً والمراعية للفقراء. وتستجيب هذه الإنجازات للاحتياجات الحيوية في الوقت الذي تؤدي فيه إلى بناء القدرات المطلوبة من أجل الدولة الفلسطينية المنشودة.

٨٥ - ورحب معظم المتكلمين بالتوصيات الرامية إلى تكثيف الجهود بغية انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية بالنظر إلى أن ذلك سيسهم في إقامة المؤسسات العامة والخاصة على الطريق إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ورحب أحد المندوبين بحزمة تدابير الاستجابة للطوارئ من جانب الأمانة والهادفة إلى إعادة تأهيل غزة، بينما اتفق مندوب آخر مع تأكيد الأمانة على ربط الإغاثة بالتنمية.

٨٦ - ودعا المندوبون الأونكتاد إلى تكثيف برنامجه المتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني. ودعا بعض المتكلمين الأونكتاد إلى إعادة التفكير في نماذج التنمية القائمة ومدى انطباقها على فلسطين باعتبارها حالة من حالات التنمية في ظل الاحتلال، وإلى دراسة كيف يمكن تحسين فعالية المعونة التي حالت دون حدوث انهيار اقتصادي. وأشار مندوب آخر إلى الحاجة إلى موجزات سياسية بشأن الاقتصاد الفلسطيني لإبقاء الدول الأعضاء على علم بالتطورات التي تحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٨٧ - وأعرب معظم المندوبين عن قلقهم إزاء المعوقات المالية التي تواجهها الأمانة في هذا المجال من العمل، مما يقوّض قدرتها على الوفاء بالولاية المقررة في اتفاق أكرّا كما هي موضحة في الفقرة ٤٤. وحثوا المانحين على تكثيف مساهماتهم، مشيرين إلى أن العجز قد أدى إلى حدوث تأخيرات في أنشطة الأمانة في إطار برنامج تطوير المشاريع "إمبريتيك - فلسطين EMPRETEC-Palestine" وبرنامج الإبقاء على الاستثمار.

ياء - جلسة الاستماع مع المجتمع المدني

٨٨ - أشار المشاركون إلى أن الأزمة المالية الأخيرة وظاهرة تغير المناخ تبرزان أهمية الترابط العالمي، سواء فيما بين الحكومات أو المجتمعات أو الشعوب. وقد أفضى هذا الترابط إلى هدم "الجدران النارية" فيما بين البلدان وكذلك فيما بين القطاعات بحيث إنه حتى ولو أمكن عزو الأسباب الجذرية للأزمة إلى قطاع محدد أو إلى بلد محدد، فإن آثارها السلبية قد انتشرت عبر البلدان ومجتمعاتها. والأزمة العالمية تتطلب عملاً عالمياً، لا على مستوى رسم السياسات فحسب، بل أيضاً من جانب جميع شرائح المجتمع. ولذلك فإن من المهم إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، على النحو الذي دعا إليه اتفاق أكرّا وجرى تفعيله في ندوة الأونكتاد العامة التي عُقدت في جنيف في ١٨ و ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وتشكل جلسة الاستماع هذه أداة أخرى يمكن عن طريقها لآراء وتجارب المجتمع المدني والقطاع الخاص أن تسهم في النقاش العالمي وفي تشكيل الاستجابة الجماعية للأزمة.

٨٩ - والاستجابة للأزمة لم تكن حتى الآن غير كافية بصورة عامة فحسب بل إنها يمكن أن تؤدي في الواقع إلى تفاقم حالة الاستقطاب في الدخل والقوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن المؤكد أن ثمة حاجة إلى استجابة عالمية تكون عادلة ومنصفة للجميع. وبالنظر إلى أن السلسلة الحالية من الأزمات قد نجمت عن أفعال البلدان الصناعية، فقد رُئي أنه ينبغي لهذه البلدان أن تكون الرائدة في حل هذه الأزمات. أما البلدان النامية، من جانبها، فتُحث على ممارسة حقها في أن يتاح لها حيز لاختيار السياسات. وبالرغم من حاجة هذه البلدان إلى المساعدة المالية والتقنية، فإنه ينبغي لواضعي السياسات فيها أن يواصلوا تركيزهم على أولويات التنمية الوطنية والتحوط مما يمكن أن ينشأ عنها من تضارب محتمل في جداول الأعمال. كما ينبغي لهم القيام، بشكل استباقي، باعتماد تدابير توفر وقاية من التأثير بالصدمات الدولية.

٩٠ - وقد أُشير في جلسة الاستماع إلى أنه بالرغم من وجود توافق في الآراء حول منشأ وأسباب الأزمة وإلى أنه يجري اقتراح حلول على المستويات المختلفة، تظل هناك حاجة ملحة للعمل. وقد شددت جلسة الاستماع تكراراً على الحاجة إلى استجابة مشتركة ولكن متميزة ومتعددة الأقطاب وتالية للأزمة وتكون إنسانية وعادلة ومنصفة للجميع.

١ - متابعة ندوة الأونكتاد العامة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية

٩١ - كان هناك قلق عام من أن المناقشات الحالية والحلول المقترحة مؤداها أنها ليس فقط لا تعكس شواغل واحتياجات البلدان النامية بل إنها يمكن أن تكون فعلياً ضارة بما تبذله هذه البلدان من جهود لمواجهة الأزمة وتجاوزها. ومن أمثلة ذلك التخصيص المقترح لحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، ومشتقات السلع الأساسية للبلدان النامية في إطار المقترح المتعلق بالإصلاح المالي الأوروبي، فضلاً عن خسارة التحويلات من العاملين في الخارج. ومن الناحية الأخرى، ثمة تحركات ذات شأن نحو الأخذ بنهج أكثر شمولاً وكلية بشأن الأزمة. وأشاد المشتركون في جلسة الاستماع بشمولية ومضمون توافق الآراء الذي توصلت إليه مجموعة الـ ١٩٢ والذي يتجاوز تحليل الإشكالية ليتناول حل الأزمة ومتابعتها. وكرر ممثلو المجتمع المدني الإعراب عن التزامهم وعزمهم على المشاركة بنشاط في العمل مع الفريق العامل التابع لمجموعة الـ ١٩٢ وفريق الخبراء التابع له.

٩٢ - ورأى مندوبون أنه ينبغي النظر إلى الأزمة الراهنة باعتبارها تتيح فرصة لإصلاح النظام المالي الدولي لجعله نظاماً شفافاً وأخلاقياً. وقد طُرحت بالفعل عدة مبادرات على الصعيد الدولي للتخفيف من تأثير الأزمة على الاقتصادات الوطنية وعلى المجتمعات. ومن بين تلك المبادرات النداء الموجه من الأونكتاد من أجل الوقف المؤقت لسداد مستحقات الديون السيادية من أجل درء خطر حدوث أزمة ديون أخرى فيما بين البلدان النامية، والقرار والذي اتخذ صندوق النقد

الدولي بخفض أسعار الفائدة على القروض الميسرة إلى الصفر، وقيام منظمة العمل الدولية باعتماد الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي دعا إلى "التصدي للأزمة بتوفير فرص عمل لائق". ويلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات لمراقبة أسعار الصرف والتصدي لعدم الاستقرار النقدي، وفرض جزاءات على المضاربة المالية، وتعزيز النمو الشامل والمستدام. ومن الجبهة الأخرى، أعرب عن قلق إزاء التطورات الأخرى في هذا المجال، مثل القرار الذي اتخذته مجموعة الـ ٢٠ بتخصيص كامل حزمة تدابيرها (بما يزيد عن تريليون دولار) للمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي. ويمكن النظر إلى هذا الإجراء باعتباره يدل على عدم توفر الإرادة السياسية أو الاهتمام من جانب هذه الدول الرائدة بأن تدفع الجهود في اتجاه اعتماد جدول أعمال عالمي محوره التنمية فيما بين مؤسسات التمويل الدولية. وثمة مقترح آخر من مقترحات مجموعة الـ ٢٠ يثير الهلع، وهو تخصيص الأموال على أساس حصص صندوق النقد الدولي لا على أساس الاحتياجات.

٩٣ - وقد أثير البُعد الإنساني للأزمة في سياق البطالة المتزايدة وتأثيرها على القطاع غير الرسمي الذي يعمل فيه الكثير من النساء في البلدان النامية في أنشطة مولدة للإيرادات. وأشار إلى أنه بالنظر إلى أن أنشطة القطاع غير الرسمي غير محددة كمياً، فمن المرجح إغفالها في تقييم مدى تأثير الأزمة. ومع ذلك، فلا مجال للمبالغة في أهمية مساهمة هذا القطاع، ليس بالنسبة للاقتصاد الوطني كله فحسب بل بالنسبة لوحدة الأسرة أيضاً. وحث المشاركون المسؤولين عن رسم السياسات في البلدان النامية على إدراج القطاع غير الرسمي في عملية تقييم تأثير الأزمة. كما حُثت البلدان النامية على إعادة النظر في سياساتها الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصاً في سياق الخدمات المصرفية، من أجل تحسين عزل المؤسسات المالية المحلية عن الصدمات الخارجية.

٩٤ - وأشار إلى أن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجالات تنويع القاعدة الاقتصادية والتصديرية، وزيادة الطلب المحلي ورفع مستوى قدرات توليد القيمة المضافة، في جملة مجالات أخرى، هي أمور تمثل دعماً هاماً للبلدان النامية من أجل الخروج من الأزمة. وقد تم في توافق آراء مجموعة الـ ١٩٢ تسليط الضوء على الولايات المتكاملة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز باعتبارها ولايات بالغة الأهمية بالنسبة لحل الأزمة الراهنة وبناء نظام مالي دولي يكون شفافاً ومنصفاً. وزيادة في التشديد على أهمية التماسك والتنسيق، أبرز المتحدثون ضرورة بذل جهود مشتركة من قبل المجتمع الدولي لتقاسم أفضل الممارسات والتجارب، ولتعزيز الثقة والتضامن على جميع المستويات. ويمكن القيام بذلك في سياق برنامج عمل الأونكتاد، بالتعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والهيئات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني. ومن مجالات التعاون الأخرى التي أوصى بها بعض المشاركين التعاون بين منظمة العمل الدولية

والأونكتاد في سياق الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية، والعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية.

٩٥ - ودعا ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى التنفيذ السريع لتوافق آراء مجموعة الـ ١٩٢ بطريقة متماسكة ومنسقة تنسيقاً جيداً. كما دعوا إلى إعادة النظر في قرارات مؤسسات التمويل الدولية لضمان أن تكون تلك القرارات عادلة ومنصفة، مُذكِّرين بمقترح سابق يدعو إلى قيام صندوق النقد الدولي بتخصيص حقوق سحب خاصة، من دون تكلفة، للبلدان المنخفضة الدخل.

٢ - التحديات الفورية المتصلة بالديون وتغير المناخ

٩٦ - رُئي أن الأزمة الراهنة سوف تؤثر على الأرجح في ديون البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. فخسارة الإيرادات المتصلة بالصادرات سوف تضعف ميزانية تلك البلدان، ويتمثل الحل الوحيد بالنسبة لهذه البلدان في إطلاق دورة جديدة من المديونية. والحل الذي يقترحه المجتمع الدولي لن يحل دون تعرض البلدان النامية لنمو سلبي مستمر نتيجة لعدم اقتراح حلول ابتكارية. وأشار إلى أن أحد الحلول الممكنة يتمثل في الوقف المؤقت لسداد الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، بصرف النظر عن إنجازاتها. وكرر عدة مشاركين الدعوة إلى وقف مؤقت لسداد الديون المستحقة على البلدان النامية، وأعربوا عن تأييدهم لمقترح الأونكتاد الذي يدعو إلى الأخذ بوقف مؤقت لسداد الديون كآلية أساسية لسياسة ميزنة سليمة. وثمة حل آخر يتمثل في أن تُحوّل إلى منح جميع القروض الموعودة استجابةً للأزمة. وأخيراً فإن حقوق السحب الخاصة البالغة ٢٥٠ مليار دولار ينبغي ألا تُمنح على أساس الحصص بل على أساس الاحتياجات الحقيقية للبلدان. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تكون هناك أي تكاليف مرتبطة باستخدام حقوق السحب الخاصة هذه. كما أُشير إلى الحاجة إلى إتاحة حيز لاختيار السياسات وذلك كنتيجة لجميع الشروط الملازمة لقروض صندوق النقد الدولي.

٩٧ - وكما في حالة الأزمة المالية، فقد رُدّ منشأ تغير المناخ إلى الاقتصادات المتقدمة. أمّا التأثير الفوري والأشدّ ضرراً لهذه الظاهرة فقد أصاب البلدان النامية. وأشار إلى أن تأثير هذه الظاهرة هو أشدّ وطأة على قطاع زراعة الكفاف المملوكة للأسر وأن النساء هنّ الأشدّ تضرراً في مواجهة تفاقم حالة شح المياه وتدهور أحوال الزراعة. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تواجه أسر كثيرة مشكلة فقدان التحويلات من الخارج، وتقلص الإيرادات من القطاع غير الرسمي، وتردي أحوال المزارع. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تكون الرائدة في التصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ لأنها مصدر أعلى مستويات انبعاثات غازات الدفيئة ولأنها تمتلك الموارد والتكنولوجيات اللازمة لتحديد أثر هذه المستويات بل وحتى عكس اتجاهها. وينبغي تحسين نُظم حقوق الملكية الفكرية من أجل تشجيع البحوث وكذلك استخدام التكنولوجيات "الخضراء"،

بما في ذلك نقلها إلى البلدان النامية ونشرها فيها. ويجب أن يكون سداد "ديون المناخ"، في الإطار الأوسع للدين الإيكولوجي، مضافاً إلى مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية وليس بديلاً عنها.

٩٨ - ورؤي أنه ينبغي للبلدان النامية، من جانبها، أن تمارس حقها في أن يتاح لها حيز لاختيار السياسات. ويجب على البلدان النامية أن تكييف تدابيرها لكي تستخدم مواردها الطبيعية على نحو أفضل وأن تعمل، بشكل استباقي، على تشجيع التكنولوجيات "الخضراء"، سواء باستيرادها من الخارج أو عن طريق إجراء البحوث المحلية. وجرى التشديد على ذلك، مثلاً، في الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي أشار إلى ضرورة إدراج الوظائف الخضراء والتكنولوجيات الخضراء في حزم تدابير وسياسات تحقيق الانتعاش. ومن شأن هذا أن يخفف من خطر حدوث المزيد من التدهور في إيرادات الصادرات نتيجة للمطالب التقييدية المتزايدة من جانب البلدان المستوردة بعمليات إنتاج محايدة من الناحية الإيكولوجية. وبالإضافة إلى العمل العالمي، دعت جلسة الاستماع إلى نقل أكثر سرعة للتكنولوجيات الخضراء إلى البلدان النامية. كما حث المشاركون البلدان النامية على مواصلة مشاركتها وانخراطها على نحو نشط في النقاش الجاري من أجل ضمان مراعاة شواغلها بصورة كافية.

٩٩ - وبالنظر إلى أن تأثير تغير المناخ هو تأثير متعدد الأبعاد، فإنه يتطلب استجابةً كليةً. وعلى حد تعبير اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن هناك "مسؤوليات مشتركة ولكن متميزة وقدرات مختلفة". وينبغي أن تكون المبادرات المتخذة لمكافحة تغير المناخ مرتبطة بعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وذلك من أجل ضمان اتساق المكاسب المحققة وتعزيزها. ويمكن التوصل إلى اتفاق واعدٍ - منصفٍ وملزمٍ - في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ التي ستعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر، وهو اتفاق تفي البلدان الصناعية بموجبه بالالتزامات التي تقع على عاتقها بمقتضى بروتوكول كيوتو فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا في مجال المناخ، والمستويات المستهدفة لخفض الانبعاثات.

كاف - استراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصالات وسياسته المتعلقة بالمنشورات

١٠٠ - أعربت الوفود عن تقديرها لجهود الأونكتاد الرامية إلى تنفيذ الفقرات ١٨٦ إلى ١٨٨ من اتفاق أكرا، ولما نتج عن ذلك من صياغة لاستراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصالات.

١٠١ - وقالوا إنه ينبغي أن تعمل المؤسسة بأكملها لضمان إدراج استراتيجية الاتصالات ضمن المجال الرئيسي لعمل الأونكتاد. ومن شأن تكريس الجهود والموارد ليس فقط لإنتاج منتجات البحث وإنما أيضاً لنشرها وإشاعتها أن يساعد على جعل الأونكتاد أول مرجع للمعلومات والمشورة بشأن مسائل التجارة والتنمية.

١٠٢ - ووصف البعض موقع الأونكتاد على الشبكة العالمية بأنه أداة رئيسية لإقامة اتصالات واضحة مع الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى وعامة الجمهور وللحفاظ على هذه الاتصالات. وفي هذا السياق شدد المشاركون على ضرورة إعطاء الأولوية لتدابير تنفيذ استراتيجية الاتصال، وذلك على سبيل المثال عن طريق تنقيح الصفحة الرئيسية للأونكتاد على الشبكة.

١٠٣ - أما المقترح الداعي إلى إقامة بوابة للدول الأعضاء تقدم معلومات مفيدة للوفود فقد وصفه البعض بأنه ابتكار فعال، واقترح جعل هذه البوابة عملية قدر المستطاع. كما أبدت الوفود تأييدها لمقترح يرمي إلى تضمين الموقع الشبكي خارطة تبين الأماكن التي يجري فيها تنفيذ مشاريع للأونكتاد في مجال التعاون التقني.

١٠٤ - وأعرب المشاركون عن تأييدهم لمبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة"، وفكرة تعزيز التآزر بين المنشورات وعمل ركيزتي الأونكتاد الآخرين، لجعل الأونكتاد يعمل كهيئة واحدة واستحداث ثقافة اتصال فعالة داخل المنظمة.

١٠٥ - وأبرزت بعض الوفود الحاجة إلى تعميم التركيز على أقل البلدان نمواً في منشورات الأونكتاد. وطلبت هذه الوفود أيضاً من الأونكتاد مواصلة تحسين عملية إجازة إصدار الوثائق واستعراض النظراء.

١٠٦ - طلبت وفود كثيرة من الأمانة زيادة التوسع في التفاصيل المتعلقة بكيفية تحقيق مختلف الأهداف في استراتيجية الاتصالات وسياسة المنشورات. وطلبت أيضاً معلومات محدثة منتظمة عن تنفيذ استراتيجية الاتصال وسياسة المنشورات عن طريق آليتي مشاورات الرئيس الشهرية واجتماعات الفرقة العاملة.

١٠٧ - وأكد المشاركون على أهمية حملات التوعية لإصدار المنشورات، ليس فقط بجنيهاً وإنما أيضاً في الميدان، عن طريق أنشطة مثل حلقات العمل والحلقات الدراسية.

لام - تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية عن دورته الثانية والأربعين

١٠٨ - ترأس الاجتماع السيد كونراد شارينغير (ألمانيا)، نائب رئيس المجلس. وعرضت التقرير السيدة أمينة كيكو - إسحاقوفيتش (البوسنة والهرسك)، رئيسة الدورة الثانية والأربعين للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

١٠٩ - وأخذ ممثلو الدول الأعضاء التالية الكلمة: بيلاروس، وكندا، وغواتيمالا، وبيرو، والبرازيل، وجامايكا، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، وزمبابوي، وزامبيا، وجمهورية إيران الإسلامية.

١١٠ - وأجابت السيدة كيكو - إسحاقوفيتش والسيدة باتريشيا فرانسيس، المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية، على الأسئلة والتعليقات.

١١١ - ورداً على أسئلة عن التعاون بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية، أشارت أمانة الأونكتاد إلى أن العلاقة بين المنظمين قد انتقلت إلى مستويات أعلى من التنسيق وجرى الاستشهاد بعدة أمثلة. وامتدح الممثلون أعمال مركز التجارة الدولية ومديرته التنفيذية، وأشار إلى عدة مبادرات مفيدة اتخذها المركز فيما يتصل بعمله في البلدان النامية، وما يقوم به من إعادة تصنيف واتصالات، وإعادة تركيز مجالات عمله.

١١٢ - وأحاط المجلس علماً بتقرير الدورة الثانية والأربعين للفريق الاستشاري المشترك، الوارد في الوثيقة ITC/AG(XLII)/225.

ثالثاً - المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

١١٣ - افتتح الدورة السادسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ السيد ديان تريانسياه دجاني (إندونيسيا)، رئيس المجلس في دورته الخامسة والخمسين.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١١٤ - انتخب المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١٠٣٠ السيد جان فيدير (لكسمبرغ) رئيساً للمجلس في دورته السادسة والخمسين.

١١٥ - وانتهى المجلس أيضاً، في جلسته العامة الافتتاحية، من انتخاب أعضاء مكتبه لدورته السادسة والخمسين وذلك بانتخاب عشرة نواب للرئيس والمقرر. وتبعاً لذلك، كانت تشكيل المكتب المنتخب كما يلي:

الرئيس: السيد جان فيدير (لكسمبرغ)

نواب الرئيس: إيلشين أميربايوف (أذربيجان)

السيد كونراد شارينغير (ألمانيا)

السيد حامد بائدي نجاد (جمهورية إيران الإسلامية)

السيدة ميساكو تاكاهاشي (اليابان)

السيد موثاي أنطوني ماروينغ (ليسوتو)

السيد إلمر شيلير (بيرو)

السيد فاسيلي نيبزييا (الاتحاد الروسي)

السيدة ثاراروت هانلوميوانغ (تايلند)
السيد دينيس فرانسيس (ترينيداد وتوباغو)
السيد أوتو هانس فان مايرسين (الولايات المتحدة الأمريكية)

المقرر: السيدة تشيهوموندزو رافهانداالا (جنوب أفريقيا)

١١٦ - ووفقاً للممارسة المرعية، وافق المجلس على إشراك المنسقين الإقليميين والصين، وكذلك رؤساء لجان الدورة، إشراكاً تاماً في أعمال مكتب المجلس.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١١٧ - أقر المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/56/1 (انظر المرفق الأول).

١١٨ - وانتُخب العضوان التاليان للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة للنظر في البند ٤ من جدول الأعمال، "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان غوراً":

الرئيس: السيد كونراد شارينغير (ألمانيا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد مطهر حسين (بنغلاديش)

١١٩ - وانتُخب العضوان التاليان للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة للنظر في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا":

الرئيس: السيد أركانجو ماريا دو ناسيمينتو (أنغولا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد وانغ داويي (الصين)

دال - تعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٠

(البند ١٤ أ) من جدول الأعمال)

١٢٠ - عيّن المجلس في جلسته العامة ١٠٣٩ أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٠ كما يلي: السيد جان فيدثير (رئيس المجلس، لكسمبرغ)؛ والسيد دينيش بهاتاراي (نيبال)؛ والسيد يحيى س. الوهبي (عمان)؛ والسيد زامير أكرم، (باكستان)؛ والسيد ماريو ماتوس (شيلي)؛ والسيد موريسيو مونتالفو (إكوادور)؛ والسيدة جوديث أرييتا (المكسيك)؛ والسيد أنطوني نيامي - بافي (غانا)؛ والسيد عمر هلاي (المغرب)؛ والسيد موريس بيتر ك. كيوانو كو (أوغندا)؛ والسيد

جورج أفرامشي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)؛ والسيد إلشين أميربايوف (أذربيجان)؛ وممثلا فرنسا وتركيا (سُيعلن عن ممثلين آخرين للمجموعة باء).

هاء - تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ١٤ (ب) من جدول الأعمال)

١٢١ - قرر المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، الموافقة على الطلبين المقدمين من منظمة دول شرقي الكاريبي ومصرف تنمية أوراسيا لكي يمكن أن يشاركا في أنشطة الأونكتاد.

واو - تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

(البند ١٤ (ج) من جدول الأعمال)

١٢٢ - قرر المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، إدراج رابطة تجارة الحبوب والأعلاف في الفئة الخاصة للمنظمات غير الحكومية. وترد معلومات عن هذه المنظمة في الوثيقة TD/B/56/R.3. وقرر المجلس أيضاً إدراج منظمة إيكسسينساتو (IQsensato) في الفئة العامة. وترد معلومات أساسية عن هذه المنظمة في الوثيقة TD/B/56/R.4.

زاي - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١٤ (د) من جدول الأعمال)

١٢٣ - وافق المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، على الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩ والجدول الزمني الإرشادي لعام ٢٠١٠ وللنصف الأول من عام ٢٠١١ كما يردان في الوثيقة TD/B/56/CRP.3.

حاء - عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٠

(البند ١٤ (هـ) من جدول الأعمال)

١٢٤ - وافق المجلس، أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩، على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٠ كما يلي: إندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وتايلند، والصين، والبرازيل، والسلفادور، وبيرو، والجزائر، وبنن، وكوت ديفوار، وألبانيا، وبيلاروس، والاتحاد الروسي، واليابان، وسويسرا، وأربعة بلدان من المجموعة باء سُيعلن عنها فيما بعد.

طاء - استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩).

(البند ١٤ و) من جدول الأعمال)

١٢٥ - ترد القوائم الخاصة بالعضوية في الوثيقة TD/B/INF.211. ولم ترد أية طلبات جديدة.

ياء - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

(البند ١٤ ز) من جدول الأعمال)

١٢٦ - أُبلغ المجلس، في جلسته العامة ١٠٣٩، بأنه لا توجد آثار على الميزانية البرنامجية نتيجة لأعمال دورته السادسة والخمسين.

كاف - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١٥ من جدول الأعمال)

١٢٧ - اعتمد المجلس أيضاً في جلسته العامة ١٠٣٩ تقرير المكتب عن وثائق تفويض الممثلين الذين حضروا الدورة السادسة والخمسين للمجلس (TD/B/56/L.2)، قابلاً بذلك وثائق تفويضهم.

لام - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين للمجلس

(البند ١٦ من جدول الأعمال)

١٢٨ - قرر المجلس، في جلسته العامة الختامية، إحالة النظر في هذا البند إلى المشاورات التي يُجريها رئيس المجلس. ولذلك سيقدم جدول الأعمال المؤقت من أجل الموافقة عليه في دورة تنفيذية تُعقد في وقت مناسب.

ميم - اعتماد التقرير

(البند ١٨ من جدول الأعمال)

١٢٩ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مشروع التقرير المتعلق بدورته السادسة والخمسين، كما يرد في الوثائق TD/B/56/L.1 و Add.1-6 و TD/B/56/SC.I/L.2 و TD/B/56/SC.II/L.2 و TD/B/56/SC.II/L.2.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة السادسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
- ٣ - الجزء الرفيع المستوى: الأزمة الاقتصادية العالمية والاستجابة الضرورية على صعيد السياسات العامة
- ٤ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١ - ٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً:
 - (أ) تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩: الدولة والحوكمة الإنمائية
 - (ب) الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١ - ٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الثامن
 - (ج) إسهام الأونكتاد في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ٢٠١١ وفي المؤتمر نفسه
- ٥ - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من أجل تنمية أفريقيا
- ٦ - تطوّر النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي: تأثير الأزمة
- ٧ - استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة: التصديّ لتحديّ التنمية الذي ينطوي عليه تغير المناخ
- ٨ - الاستثمار من أجل التنمية: الشركات عبر الوطنية، والإنتاج الزراعي، والتنمية
- ٩ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
- ١٠ - أنشطة التعاون التقني:
 - (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد
 - (ب) تقرير عن المساعدة المقدّمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ١١ - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الثانية عشرة للمؤتمر:

- (أ) جلسة الاستماع التي تُعقد مع المجتمع المدني
- (ب) استراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصالات وسياسته المتعلقة بالمشورات
- ١٢ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
- (أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي الثاني والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
- (ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثانية والأربعين
- ١٣ - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
- ١٤ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- (أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٠
- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٠
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ١٥ - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
- ١٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين للمجلس
- ١٧ - مسائل أخرى
- ١٨ - اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور^(٥)

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	بورووندي
إثيوبيا	بولندا
أذربيجان	بيرو
الأرجنتين	بيلاروس
الأردن	تايلند
إسبانيا	ترينيداد وتوباغو
إستونيا	تشاد
إسرائيل	جامايكا
أفغانستان	الجزائر
إكوادور	الجمهورية التشيكية
ألبانيا	الجمهورية الدومينيكية
ألمانيا	الجمهورية العربية السورية
إندونيسيا	جمهورية تنزانيا المتحدة
أنغولا	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
أوغندا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
أوكرانيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
إيران (جمهورية - الإسلامية)	جنوب أفريقيا
إيطاليا	جيبوتي
باراغواي	رواندا
البرازيل	رومانيا
البرتغال	زامبيا
بلجيكا	زمبابوي
بلغاريا	سري لانكا
بنغلاديش	السلفادور
بنن	سلوفاكيا
بوتسوانا	سلوفينيا
بور كينا فاسو	سنغافورة

(٥) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/56/INF.1.

السنگال	الكويت
السويد	كينيا
سويسرا	لبنان
شيلي	لكسمبرغ
صربيا	ليسوتو
الصين	مالي
عُمان	ماليزيا
غانا	مصر
غواتيمالا	المغرب
غينيا	المكسيك
غينيا الاستوائية	المملكة العربية السعودية
فرنسا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
الفلبين	منغوليا
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	موزامبيق
فنلندا	ميانمار
فييت نام	ناميبيا
قبرص	النرويج
قطر	النمسا
قيرغيزستان	نيبال
كازاخستان	نيجيريا
الكامبيون	نيكاراغوا
كرواتيا	هايتي
كمبوديا	الهند
كندا	الولايات المتحدة الأمريكية
كوبا	اليابان
كوت ديفوار	اليمن
كولومبيا	اليونان

٢ - وحضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والتي ليست أعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

أوزبكستان	الكرسي الرسولي
البوسنة والهرسك	ملديف

٣ - وحضر الدورة المراقب التالي:

فلسطين

- ٤ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
- مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
الجماعة الأوروبية
الاتحاد الأفريقي
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
مركز الجنوب
- ٥ - وكانت منظمات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
مركز التجارة الدولية
منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط
- ٦ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات التالية ذات الصلة ممثلة في الدورة:
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة التجارة العالمية
- ٧ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
- الفئة العامة
المؤسسة العالمية للاقتصاد والتنمية
مهندسو العالم
التحالف النسائي الدولي
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين
الاتحاد الدولي لنقابات العمال
المنظمة الكاميرونية لتشجيع التعاون الاقتصادي الدولي
شبكة العالم الثالث - أمريكا اللاتينية (معهد العالم الثالث والرصد الاجتماعي)
منظمة القرية السويسرية غير الحكومية
المنظمة الدولية للرؤية العالمية
السجل
جمعية وحدة وثقة المستهلكين

٨ - واشترك في الدورة الخبراء المحاورون التالية أسماؤهم:

السيد/فرانك أكرمان، اقتصادي أقدم، معهد ستكهولم للبيئة - مركز الولايات المتحدة
وزميل أبحاث أقدم بالمعهد العالمي للتنمية والبيئة، جامعة تفتس،
الولايات المتحدة

السيد/أوفونغ أمباه، المدير العام، مصرف إيكوبانك نيجيريا

السيد/أغري ه. باجيري، وزير الدولة للزراعة، بأوغندا

السيد/ديغو بورخا كورنيخو، وزير التنسيق والسياسة الاقتصادية لإكوادور

السيد/آداما دين، مستشار شؤون النقل، الشراكة الجديدة من أجل تنمية
أفريقيا (نيباد)

السيد/جوسويه ديونيه، مدير شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية
لأفريقيا (في اتصال على وصلة فيديو من أديس أبابا)

السيد/ماكسويل غايلارد، نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسق
الشؤون الإنسانية المقيم التابع للأمم المتحدة

السيد/جون غييتواه، نائب وزير، وزارة التجارة والصناعة، أكرا، غانا

السيد/باسم خوري، وزير الاقتصاد الوطني، فلسطين

السيد/باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

السيد/تيري ماكينلي، أستاذ جامعي، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن،
المملكة المتحدة

السيد/ماشيكو ك. نيسانكي، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن، المملكة
المتحدة

السيد/أوغوستو لويس نوبريه دي ميلو نيتو، مدير شؤون تغير المناخ والاستدامة
والطاقة، منتدى التشاور الدولي، البرازيل

السيد/بيدرو باييس بيريس، رئيس اللجنة التقنية للرئاسة للبنية المالية الإقليمية الجديدة
ومصرف الجنوب، ووزير تنسيق السياسة الاقتصادية سابقاً بإكوادور

السيد/سيريل بيير، نائب المدير، شعبة شؤون الاقتصاد العالمي، وزارة خارجية فرنسا

السيد/دافوس بيسك، رئيس العمليات، شركة سينغيتا، الولايات المتحدة

السيد/دافور ساكس، مدير معهد الأرض، أستاذ ' كويتليت' للتنمية المستدامة وأستاذ
السياسة والإدارة الصحيّتين بجامعة كولومبيا، الولايات المتحدة؛ مستشار خاص
للأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون

السيد/بيتر تومبسون، مدير إدارة اتفاقات الشراكة الاقتصادية، المفوضية الأوروبية
السيد/فرانسيس يامبا، أستاذ جامعي، مدير مركز زامبيا المحدود للطاقة والبيئة والهندسة،
لوساكا

السيد/كانده يومكيلا، المدير العام، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
